سُنّة النّبي محمد صلى الله عليه وآله بين الإمضاء والتأسيس -المسائل الفقهية أنموذجاً-

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي (Turnitin)

المصادر والمراجع بطريقة شيكاغو(Chicago)

أ.م. د. محمد ناظم محمد المفرجيّ

كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء / العراق

mshammed.n@uskerbala.edu.iq

ملخص البحث

إنّ الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية التي جاءت بلسان عربي مبين، وكان الإنسان قبل مجيء الإسلام إمّا متبعا لإحدى الديانات، وإمّا أنه في مجتمع تحكمه العادات والتقاليد والأعراف المجتمعية لتسيير أمور حياته الخاصة والاجتماعية، وما تتضمنه هذه الأعراف من أحكام وقوانين تحكم الفرد والمجتمع فبعضها كان جائراً كقضية التعامل بالربا والعلاقات غير الشرعية و وَأْدِ البنات ونحوها، وبعضها الآخر لا إشكال فيه كمسألة التعامل بالبيع والشراء والزواج – بعنوانه العام – ومعاقبة القاتل وأخذ الدية منه ونحوها. ولذا نجد أن الشارع المقدس شرّع الأحكام والقوانين الإسلامية، إذ نجده تناول كل ما يتعلق بالشخص وانطلق إلى الأسرة ثم المجتمع وهكذا، وتعامل مع الأعراف والعادات المجتمعية على أساس إمّا تحريم هذا العرف وإبطاله وتشريع وتأسيس أحكام شرعية تتوافق مع الأهداف السامية للشريعة الإسلامية، وإمّا أن يمضيه واضعا شروطا لقبوله وإمضائه من خلال بعث النبي ﷺ بهذه المسألة على اعتبار أنه خاتم الأنبياء عليهم السلام ولا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

وعلى هذا القدر من الأهمية جاءت فكرة اختيار موضوع البحث لمعرفة الأحكام التأسيسية والإمضائية التي شرعها وأمضاها الشارع المقدس سواءً من قبله أم من قبل النبي ﷺ أو المعصوم إن صح التعبير.

الكلمات المفتاحية: سُنَّة النَّبي محمد ﷺ، الإمضاء، التأسيس، المسائل الفقهية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فمما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية التي جاءت بلسان عربي مبين، وقد سبقتها ديانات عدة، وكان الإنسان يعيش قبل مجيء الإسلام إما انه متبع لإحدى الديانات أو انه يعيش في مجتمع تحكمه العادات والتقاليد والأعراف المجتمعية وما تتضمنه هذه الأعراف من أحكام وقوانين تحكم الفرد والمجتمع، فبعضها كان جائراً كقضية التعامل بالربا والعلاقات غير الشرعية و وَأْد البنات ونحوها، وبعضها الآخر لا إشكال فيه كمسألة التعامل بالبيع والشراء والزواج ومعاقبة القاتل وأخذ الدية منه ونحوها؛ ولذا نجد أن الشارع المقدس عندما بعث النبي الأعظم محمد ﷺ بالإسلام أخذ على عاتقه دور تشريع القوانين الإسلامية، حيث نجده تناول كل ما يتعلق بالشخص وانطلق إلى الأسرة ثم المجتمع وهكذا، وتعامل مع الأعراف المجتمعية على أساس إما تحريم هذا العرف وإبطاله وتشريع أحكام شرعية تتوافق مع الأهداف السامية للشريعة الإسلامية، وإمّا أن يمضيه واضعا شروطا لقبوله وإمضائه، وقد تكفل النبي ﷺ بهذه المسألة على اعتبار أنه خاتم الأنبياء ﷺ ولا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

وعلى هذا القدر من الأهمية جاءت فكرة اختيار موضوع البحث لمعرفة الأحكام التأسيسية والإمضائية التي شرعها وأمضاها الشارع المقدس سواء من قبله أم من قبل النبي ﷺ أو المعصوم إن صح التعبير.

وقد انتظم البحث على أربعة مباحث تتبعها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع بطريقة شيكاغو **(Chicago)**. جاء المبحث الأول بعنوان: شرح مفردات العنوان في اللغة والاصطلاح، والمبحث الثاني بعنوان: التقابل بين التأسيس والإمضاء، والمبحث الثالث بعنوان: الجنبة الأصولية للأحكام التأسيسية والإمضائية، والمبحث الرابع بعنوان: التطبيقات الفقهية للتأسيس والإمضاء.

ولا ندّعي الكمال في الإحاطة بتمام جوانب البحث، إنما الكمال لله تعالى وحده، وإنما وقفنا على أغلب المسائل المهمة ليتطابق العنوان مع المعنون، ولله الحمد.

المبحث الأول: شرح مفردات العنوان في اللغة والاصطلاح

أولاً:

السنة في اللغة: من سن « السين والنون أصل واحد مطرد وهو جريان الشيء وإطراده في سهولة، والأصل قولهم سننت الماء على وجهي أسنه سنا إذا أرسلته إرسالا ومما اشتق منه السنة وهي السيرة. وسنة رسول الله ﷺ سيرته» [١].

وقيل: « سن للقوم سنة يتبعونها يسنها سنا، السنن: الطريقة. يقال: استقام فلان على سنن واحد» [٢]. ويقال: « امض على سننك وسننك، أي على وجهك . وجاءت الريح سنائن، إذا جاءت على طريقة واحدة لا تختلف. والسنة: السيرة» [٣].

ومما تقدّم يتضح أن معنى السنّة يمكن إطلاقه وإرادة معنى السيرة والطريقة التي يمكن اتباعها، ونقصد ما سنّه النبي محمد ﷺ من طريقة وسيرة اتّبعه المسلمون عليها.

السنة في الاصطلاح: « هي طريقة النبي ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام المحكية عنهم، من قول، أو فعل، أو تقرير » [٤]

وذهب الجمهور إلى توسعتها تارة بقولهم: « ما نقل عن النبي س من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، قبل البعثة أو بعدها، أثبت ذلك حكما شرعيا أم لا » [٥]. وإلى تقييدها تارة بقولهم: « ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وقيدها الشوكاني بقوله: (من غير القرآن)» [٦].

ويضاف قيد آخر للتوسعة وهو أن الجمهور أضافوا ما صدر عن الصحابة إلى السنة، وأما الإمامية فبعد ثبوت العصمة للنبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام ذهبوا إلى تعريفها بقولهم: ما صدر عن المعصوم عليه السلام [٧].

ثانياً:

الإمضاء في اللغة: من مضى « الميم والضاد والحرف المعتل أصل صحيح يدل على نفاذ ومرور، ومضى يمضي مضيا والمضاء النفاذ في الأمر » [٨]، يقال « مضى الشيء مضيا: ذهب، ومضى في الأمر مضاء: نفذ » [٩]، وقيل: « التَّمْضِيَةُ في الأَمْرِ: الإمْضاءُ .ومَضَيْتُ على بَيعِي وأَمْضَيْتُه: أَجَزْتُه » [١٠].

الإمضاء في الاصطلاح: « وهي الأمور الاعتبارية العرفية التي يعتبرها العرف والعقلاء، كالملكية والزوجية والرقية والحرية ونحو ذلك من منشآت العقود والإيقاعات، فإن هذه الأمور الاعتبارية كلها ثابتة عند عامة الناس قبل الشرع والشريعة، وعليها يدور نظامهم ومعاشهم، والشارع قد أمضاها » [١١].

ويلاحظ أن الفقهاء لم يختلفوا في تعريف معنى الإمضاء، بل ذهبوا إلى المعنى اللغوي نفسه حيث عرفوه بأنه: « إنفاذ البيع أي إمضاؤه بعد إيجابه وقبوله » [١٢]، وقد يأتي بألفاظ أخرى (كالتنفيذ، والإذن، والإجازة). وقيل:

« إن المعاملات بعناوينها الخاصة، كالبيع والإجارة والنكاح والصلح وما شاكل ذلك قد أخذت مفروضة الوجود في لسان أدلّة الإمضاء. فبطبيعة الحال تتوقف فعلية الإمضاء الشرعي على فعلية هذه المعاملات، وتحققها في الخارج فمرجع قوله تعالى: (أحل الله البيع) مثلا إلى قولنا: إذا وُجد شيء في الخارج وصدق عليه أنه بيع فهو ممضى شرعا » [١٣].

ثالثاً:

التأسيس في اللغة: « من أس: الهمزة والسين يدل على الأصل والشيء الوطيد الثابت فالأس أصل البناء، ويقال: هذا تأسيس حسن والجمع الآساس » [١٤].

التأسيس في الاصطلاح: ورد بمعنيين، الأول: ما ورد في الشرعيات -المجعولات الشرعية- ويقابله الإمضاء، والثاني: في اللفظ والكلام الصادر ويقابله التأكيد، والذي يهمنا في البحث هو المعنى الأول؛ لاختصاص البحث به. حيث يعرف التأسيس بأنه: المجعولات الشرعية التأسيسية، « وهي التي لا تكون لها عين ولا أثر عند العرف والعقلاء، كالأحكام الخمسة التكليفية » [١٥].

وهي - بهذا التعريف- يمكن أن يقال: إن الشارع المقدس قد جعلَ وأسَّسَ الأحكام والماهيات التي لا يكون لها أثر في الواقع ولو عند العرف والعقلاء من قبيل الصلاة والصوم ونحوها.

المبحث الثاني: التقابل بين التأسيس والإمضاء

لا شك أن هناك تقابلاً بين التأسيس والإمضاء في كثيرٍ من الموارد، فكما أن الشارع أسس للأحكام الشرعية كذلك أمضى كثيراً من الأحكام الموجودة في حياة الناس، وسنأتي على بيانها في موارد عدة:

أولاً: مديات التأسيس الشرعي والإمضاء

١ -التأسيس الشرعي والإمضائي في الأحكام الشرعية: فلا إشكال في أن تأسيس -جعل- الأحكام التكليفية الخمسة « الوجوب والحرمة والاستحباب والكراهة والإباحة » بيد الشارع المقدس من أول الأمر فتكون تأسيسية [١٦]، وبتعبير آخر فإن الشارع ابتدأ بالتأسيس الشرعي الإلهي لها ولذا يقال عنها الأحكام الابتدائية [١٧].

وفي قبال الأحكام الشرعية التأسيسية نجد الأحكام الوضعية كالملكية والزوجية والصحة والفساد، فقد صرح بعض الفقهاء بأنها من الأحكام الإمضائية بشرط النظر إلى الأحكام نفسها، أما إذا نظرنا إلى موضوعاتها فتارة تكون إمضائية وأخرى تأسيسية؛ وذلك لتغير الأحكام تبعا لتغير موضوعاتها، فمثلاً الملكية بنفسها تعدّ إمضائية، ولكن اعتبار الفقير أو السيد موضوعاً لها هو تأسيسي لا إمضائي؛ إذ ليس من هذا الاعتبار

عند العقلاء عين ولا أثر، وهذا بخلاف الملكية في البيع، فإن اعتبار البيع موضوعاً للملكية - نفس الملكية - إمضائي لا تأسيسي [١٨].

٢-التأسيس الشرعي والإمضائي في الماهيات: حيث إن التأسيس -الجعل- من القضايا الكلية الحقيقية، فمنها ما يكون من الحكم التكليفي، ومنها ما يكون من الحكم الوضعي كما تقدم في النقطة السابقة، ومنها ما يكون في القضايا الجديدة المخترعة كالصلاة والصوم والحج وهذه الماهيات، لأنها لم تكن بهذه الصورة واخترعها الشارع المقدس فتكون تأسيسية قطعاً، وهذا لا يعني أن كل الماهيات مخترعة [١٩].

٣-التأسيس الشرعي والإمضائي في الأدلة: تارة نجد أن الشارع قد جعل الحجية للدليل الشرعي بغير اقتران بعمل العقلاء، وأخرى يجعل الحجية للدليل مع اقترانه بعملهم فيسمى الأول بالدليل التأسيسي مثل أصالة الطهارة، والاستصحاب على اعتباره أصلا تعبديّا لا امارة عقلائية، وخبر الإنسان العادل [٢٠]، والآخر بالدليل الإمضائي مثل المعاملات العرفية التي أسسها العقل وأمضاها الشارع كالبيع، والامارات [٢١].

ثانياً: تمييز الأحكام بين التأسيس والإمضاء

مما لا شك فيه أن هناك موارد حكمية موهمة بين التأسيس والإمضاء؛ ولذا وضع العلماء ضابطة للتمييز بينهما، وهذه القاعدة على أساس وجودها عيناً ولها أثر أو لا يكون، ومن هذه الموارد:

١ - أحكام الشرائع السابقة

من المسائل التي تناولها الفقهاء في البحث هي الأحكام في الشرائع السابقة، أهي إمضائية أم تأسيسية؟ وما القدر الذي يتعلق بها في شريعتنا الإسلامية؟ هل نعمل بالاستصحاب - إبقاء ما كان على ما كان - أم هل نسخت بشريعتنا فلا حاجة للعمل بها؟، إذ يذهب بعضهم إلى أنها حقائق في معانيها الشرعية حيث يقول الحائري: (فالذي يقوى عندي أن جملة من تلك الألفاظ قد كانت حقائق في معانيها الشرعية في الشرائع السابقة كالصلاة والصوم والزكاة والحج لثبوت ماهياتها فيها كما يدل عليه قوله تعالى حكاية عن عيسى بن مريم: (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا)، وقوله تعالى لإبراهيم: (وأذن في الناس بالحج)، وقوله تبارك اسمه: (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم)، إلى غير ذلك، وإذا ثبت أن هذه الماهيات كانت مقررة في الشرائع السابقة ثبت كون هذه الألفاظ حقيقة فيها في لغة العرب في الزمن السابق؛ لتدينهم بتلك الأديان وتداول ألفاظها بينهم وعدم نقل لفظ آخر عنهم بإزائها، ولو كان لقضت العادة بنقله، ولا يقدح وقوع الاختلاف في ماهياتها بحسب اختلاف الشرائع، وإن قلنا بأن مسمياتها الماهيات الصحيحة كما هو المختار حيث

إنها بهذه الكيفية كانت فاسدة حال الوضع لأنا نلتزم بأنها موضوعة بإزاء القدر المشترك الصحيح فيكون الاختلاف في المصاديق لا في نفس المفهوم كاختلاف مصاديق ماهياتها المعتبرة في شرعنا باختلاف الأحوال تمكنا وعجزا تذكرا ونسيانا) [٢٢]، وذهب بعضهم الآخر إلى استمرار إمضائها – إنفاذها- بمقتضى المعنى اللغوي، سواء كانت تأسيسية أم إمضائية حيث يقول السيد الخوئي: (إن جملة من المعاني وإن كانت ثابتة في الشرائع السابقة أيضا كالحج فإنه كان في عصر الخليل ﷺ إلا أنها لم تكن يعبر عنها بهذه الألفاظ بل بألفاظ أُخر قطعا « وأما لفظ الصلاة » فإنه وإن كان مذكورا في إنجيل (برنابا) إلا أن المستعمل فيه في غير عصر نبينا ﷺ كان هو المعنى اللغوي فإن صلاة المسيح ﷺ لم تكن إلا مركبة من أدعية مخصوصة، فالألفاظ المستعملة في الشرائع السابقة لم يكن المراد منها هذه المعاني الشرعية، والمعاني الموجودة في الشرائع السابقة لم يكن يعبر عنها بهذه الألفاظ، وعليه فلا يكون ثبوتها في الشرائع السابقة مانعا عن ثبوت الحقيقة الشرعية) [٢٣].

ويمكن الأخذ بالقول: (ثم انه تظهر الثمرة بين القولين في حمل الألفاظ الصادرة من الشارع بلا قرينة على معانيها الشرعية بناء على ثبوت الوضع والعلم بتأخر الاستعمال عنه وعلى معانيها اللغوية بناء على عدمه ولو شك في تأخر الاستعمال وتقدمه اما بجهل التاريخ في أحدهما أو كليهما فالتمسك بأصالة عدم الاستعمال إلى ما بعد زمان الوضع فيثبت بها تأخر الاستعمال مشكل فإنه مبنى على القول بالأصول المثبتة اما مطلقا أو في خصوص المقام) [٢٤].

ما كان من السنن في الجاهلية

لقد أمضى الشارع المقدس ما سنّه عبد المطلب ﷺ في الجاهلية، ويدل على ذلك ما ورد عن الإمام الرضا ﷺ عن آبائه ﷺ في وصية النبي ﷺ للامام علي بن أبي طالب ﷺ حيث قال: ((كان لعبد المطلب خمس من السنن أجراها الله (عزوجل) له في الإسلام: حرم نساء الآباء على الأبناء، وسن الدية في القتل مئة من الإبل، وكان يطوف بالبيت سبعة أشواط، ووجد كنزا فأخرج منه الخمس، وسمى زمزم حين حفرها سقاية الحاج)) [٢٥]، فإن المقصود بـ(أجراها الله) أنفذها وأجاز استمرارها، وذلك على نحو الجعل المماثل [٢٦].

ما شرعه النبي ﷺ

من البديهي أن المشرع للأحكام هو الله تعالى، ولكنْ هناك كثير من الموارد الخاصة التي شرعها النبي ﷺ أمضاها الله تعالى؛ لما له من ولاية على التشريع إجمالاً، ومن هذه الموارد إضافة الركعتين الأخيرتين في الصلاة [٢٧]، وتحريم كل مسكر [٢٨]، فإن المقصود بالإمضاء أنه أجاز له ذلك، فقد ورد في الحديث في خصوص قوله

تعالى: ﴿ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [٢٩]، أن ((رسول الله ﷺ كان مسددا موفقا مؤيدا بروح القدس لا يزل ولا يخطئ في شيء مما يسوس به الخلق فتأدب بآداب الله، ثمَّ إن الله (عزوجل) فرض الصلاة ركعتين ركعتين عشر ركعات فأضاف رسول الله ﷺ إلى الركعتين ركعتين وإلى المغرب ركعة فصارت عديلة الفريضة، لا يجوز تركهن إلا في سفر، وأفرد الركعة في المغرب فتركها قائمة في السفر والحضر، فأجاز الله له ذلك كله فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة، ثمَّ سنَّ رسول الله ﷺ النوافل أربعا وثلاثين ركعة مثلي الفريضة فأجاز الله (عزوجل) له ذلك، والفريضة والنافلة إحدى وخمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعد بركعة مكان الوتر، وفرض الله في السنة صوم شهر رمضان وسنَّ رسول الله ﷺ صوم شعبان وثلاثة أيام في كل شهر مثلي الفريضة فأجاز الله (عزوجل) له ذلك، وحرم الله (عزوجل) الخمر بعينها وحرم رسول الله ﷺ المسكر من كل شراب فأجاز الله له ذلك، وعاف رسول الله ﷺ أشياء وكرهها ولم ينه عنها نهي حرام، إنما نهى عنها نهي إعافة وكراهة، ثمَّ رخص فيها فصار الأخذ برخصه واجبا على العباد كوجوب ما يأخذون بنهيه وعزائمه، ولم يرخص لهم رسول الله ﷺ فيما نهاهم عنه نهي حرام، ولا فيما أمر به أمر فرض لازم فكثيرا من المسكر من الأشربة نهاهم عنه نهي حرام ولم يرخص فيه لأحد، ولم يرخص رسول الله ﷺ لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمهما إلى ما فرض الله (عزوجل)، بل ألزمهم ذلك إلزاما واجبا لم يرخص لأحد في شيء من ذلك إلا للمسافر، وليس لأحد أن يرخص ما لم يرخصه رسول الله ﷺ، فوافق أمر رسول الله ﷺ أمر الله (عزوجل) ونهيه نهي الله (عز ذكره) ووجب على العباد التسليم له كالتسليم لله تبارك وتعالى)) [٣٠].

المبحث الثالث: الجنبة الأصولية للأحكام التأسيسية والإمضائية

ذكرنا سابقاً أن مصطلحي التأسيس والإمضاء مختصان بالأحكام الشرعية سواء أكانت تكليفية أم وضعية، ومن هنا اختلف علماء الأصول في مسألة التأسيس والإمضاء من جنبتين سنتعرض لهما من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: التأسيس والإمضاء بين الأحكام المولوية و الإرشادية

في الغالب نجد أن العلماء يعبرون عن الأحكام بالأحكام المولوية أو الأحكام الإرشادية، ولا يخفى أن مصطلحي التأسيسية والإمضائية هما صفتان للأحكام (المجعولات) الشرعية بقسميها التكليفية كالوجوب والحرمة (أوامر ونواهي)، أو الوضعية كالسبب والشرط والمانع ونحوها، وهذه المجعولات قد جعلها الشارع المقدس وإن كان لسان الجعل في الأحكام التأسيسية يختلف عما عليه في الإمضائية، وقد عرف العلماء الأحكام المولوية بأنها: (ما يُنشأ بداعي جعل ما يمكن أن يكون باعثاً في الأوامر، وبداعي ما يمكن أن يكون زاجراً في النواهي) [٣١].

وعرفوا الأحكام الإرشادية بأنها صفة ترد لقسم من الأوامر والنواهي، فيقال: الأوامر الإرشادية، والنواهي الإرشادية -في مقابل الأوامر والنواهي المولوية- وذلك إذا تضمن الأمر أو النهي دلالة على أمر آخر هو المقصود بالذات) [٣٢].

وأما الفرق بين الأوامر والنواهي الإرشادية والمولوية فهو: (أن المولوية يترتب على امتثالها الثواب، وعلى عصيانها العقاب - لو كانت إلزامية - بخلاف الإرشادية، فإنه لا يترتب على العمل بها ثواب ولا على مخالفتها عقاب، نعم هما يترتبان على امتثال وعصيان الأمر المتعلق بما أرشد إليه، كالأمر بالصلاة مثلا، فإن النهي عن الصلاة في جلد ما لا يؤكل لحمه إرشاد إلى بطلانها، وذلك يعني عدم امتثال الأمر بالصلاة، فاستحقاق العقاب من جهة عدم امتثال الأمر بالصلاة، لا من جهة عدم امتثال النهي عن الصلاة فيما لا يؤكل لحمه. وقد وردت كلمة « الإرشاد » بهذا المعنى في كلمات الفقهاء والأصوليين كثيراً) [٣٣]، وقريب من هذا المعنى ما أشار إليه السيد محسن الحكيم من الفرق بينهما [٣٤].

ومن الأمثلة على ذلك نجد (بعض آيات الأحكام ورد فيها الإرشاد إلى حكم العقل، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ** ﴾ [٣٥]، حيث إنّ وجوب الطاعة وقبح المعصية حكم عقلي عملي فتكون مثل هذه الآيات إرشاداً إليها - أي إخباراً عنها - لا أمراً مولويّاً ؛ وذلك إمّا على أساس قرينة أو ظهور في سياقها أو على أساس برهان عقلي أقامه علماء الأُصول لإثبات استحالة الأمر المولوي بمثل هذه الأحكام، وفي قبال هذا النوع آيات الأحكام المولويّة، وهي التي تتضمّن أمراً أو نهياً أو تشريعاً آخر مولويّاً، أي بجعل واعتبار حقيقي من المولى سبحانه) [٣٦].

ويقسم العلماء -بناء على ما تقدم في ضوء مصطلح التأسيسية والإمضائية ومصطلح المولوية والإرشادية- آيات الأحكام التي تتعلق بالمسائل الفقهية فيقولون: (إنّ آيات الأحكام المولويّة تقسّم إلى آيات أحكام تأسيسيّة وآيات أحكام إمضائيّة، ويقصد بالأوّل ما يكون بلسان التأسيس والجعل المستقلّ، كقوله تعالى: ﴿ **أَقِيمُوا الصَّلاةَ** ﴾، وبالثاني ما يكون بلسان الإمضاء لما عليه العقلاء أو العرف. وإن كان ثبوتاً لا بدّ من جعل الشارع لها أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّها الّذينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالعُقُودِ** ﴾، فالتقسيم إلى التأسيسي والإمضائي تقسيم بلحاظ عالم الإثبات والدلالة، بينما التقسيم إلى الإرشادي والمولوي تقسيم بلحاظ عالم الثبوت واللّب) [٣٧].

المبحث الرابع: التطبيقات الفقهية للتأسيس والإمضاء

ذكر العلماء الكثير من التطبيقات الفقهية للتأسيس والإمضاء، وسنتعرض لذكرها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: التطبيقات الفقهية للتأسيس

أولاً: مسألة: (ولو كانت الهبة فاسدة صحّ البيع على الأحوال) .

(المراد بـ (الأحوال) ما تقدّم تفصيله من كون الهبة لرحم أو غيره، عوّض عنها أو لم يعوّض. ويحتمل أنْ يريد به ما هو أعمّ من ذلك، بحيث يشمل ما لو علم الفسادَ أو لم يعلم. والأظهر مع عدم العلم قبولُ قوله في عدم القصد إليه على تقدير ملكه، ثمّ أنكر القبض لأنّه يمكن أنْ يخبر عن وهمه، بأنْ يوهم أنّ مجرّد العقد يوجب الملك وإنْ لم يقبض كما يراه بعض العامّة فيقبل دعواه عدم القبض حيث يمكن في حقّه توهّم ذلك وإنْ لم يكن مذهبه. ونحو ذلك، فإنّ ذلك غير شرط، بل مجرّد احتمل فهمه ذلك كافٍ في قبول عذره لأنّها مسألة اجتهاديّة فجاز توهّمه فيها غير ما ينبغي اعتقاده.

والتحقيق أنّ ذلك كلَّه غير شرط لأنّ الخلاف واقع بين أصحابنا في أنّ القبض هل هو شرط في صحّة الهبة، أو في لزومها ؟ فعلى الثاني يحصل الملك وإنْ كان متزلزلًا، كما يحصل لذي الخيار، فجاز استناده في حكمه بالملك إلى ذلك، بل يمكن أنْ يريد بـ «ملكته» مجرّد عقد الهبة لأنّها تقع بلفظ «ملَّكت»، ويكون عطف التمليك على الهبة معتدّاً للتأكيد، وهو مقبول وإنْ كانت فائدة التأسيس أقوى، وأولى بالقبول ما لو اقتصر على لفظ «ملَّكته» لظهور احتمال إرادة الهبة من غير أنْ يعارضه التأكيد) [٣٨].

ثانياً: مسألة: (لا تتكرر الكفارة بتكرر اليمين، سواء قصد التأكيد أو لم يقصد، أو قصد بالثانية غير ما قصد بالأولى، إذا كان الزمان واحدا) .

(لا إشكال في عدم تكرر الكفارة بتكرر اليمين إذا قصد التأكيد بما عدا الأول. أما إذا أطلق أو قصد التأسيس فظاهر الأصحاب أنه كذلك، لصدق الايلاء مع تعدد اليمين، فتكفيه كفارة واحدة. ولا يخلو من إشكال، خصوصا مع قصد التأسيس، فإن كل واحد سبب مستقل في إيجاب الكفارة، والأصل عدم التداخل) [٣٩] .

ثالثاً: مسألة: (ولا يُفسِد الماء إلَّا ما كانت له نفسٌ سائلة وكلّ ما وقع في الماء ممّا ليس له دمٌ فلا بأس باستعماله والوضوء منه مات فيه أو لم يمت).

(المراد (به) أنّه لا ينجّس شيء من الحيوانات الماء بموته فيه أو وقوعه فيه ميّتاً إلَّا ذو النفس السائلة، والحصر إضافيّ، وينبغي أن يستثنى من ذلك ميّت الإنسان المغسّل والمقتول بالسبب الَّذي اغتسل له، والمراد بما ليس له دم أصلًا كالزنابير والجراد ونحوها، فهذه الجملة ليست مسوقة للتأكيد المحض، بل هي مؤسّسة) [٤٠].

رابعاً: مسألة التقدم في المواقيت (الحج).

(ولا يجوز لهم التقدم لا خلاف في عدم مشروعية الإحرام قبل الميقات، ولا في عدم انعقاده إلا فيما سيأتي من الصورتين، قوله ﷺ: وليس لأحد أن يحرم قبل الوقت يحتمل الزمان أيضا على التأكيد، لكن التأسيس أولى) [٤١].

خامساً: (ولو أقامت – المرأة – بينة بعقدين على مهرين متفقين أو مختلفين فادعى التكرير فأنكرت قدم قولها).

(من غير خلاف يظهر، لأن معها الأصل والظاهر، فإن الأصل والظاهر التأسيس والحقيقة في لفظ العقد وفي صيغته، ولا عقد على المكرر حقيقة، ولا الصيغة المكررة بمعنى الإنشاء المعتبر في العقود، وإن أمكن أن يقال: إن الأصل في كل حادث عدمه فالأصل عدم نكاحين، والبينة إنما تشهد بلفظ ظاهره الإنكاح، وإن شهدت بلفظ العقد فإن العقد لا يتم إلا بالقصد، ولا يمكن الشهادة به) [٤٢].

سادساً: مسألة: (ولو نذر سنة غير معيّنة لزمه اثنا عشر شهراً ولا ينحطّ عنه رمضان ولا أيّام الحيض ولا العيدان ولا أيّام التشريق، بل عليه أن يصوم أيّاماً بإزائها، لعدم الدليل هنا على الاستثناء ورجحان التأسيس إن علّقنا النذر بنحو شهر رمضان. وقيل بالانحطاط لأنّه يصدق على من صام من المحرّم مثلا إلى مثله أنّه صام سنة) [٤٣].

سابعاً: (المراد بالاستطاعة عندنا (الزاد والراحلة) إن لم يكن من أهل مكة ولا بها بالإجماع، كما في الناصريات، والخلاف، والغنية، والمنتهى، والتذكرة، والسرائر، بل فيه إجماع المسلمين عليه عدا مالك، ثم فيه ولولا إجماع المسلمين على إبطال قوله لكان إلى آخره. وهو الحجة، مضافا إلى النصوص المستفيضة. منها الموثق والصحيح المروي عن توحيد الصدوق في تفسير الآية: (من استطاع إليه سبيلا) ما يعني بذلك قال: من كان صحيحا في بدنه مخلا سربه، له زاد وراحلة فهو ممن يستطيع الحج. ونحوهما المروي عن تفسير العياشي. وعنه خبران آخران في أحدهما: أنها الصحة في بدنه والقدرة في ماله. وفي الثاني: القوة في البدن واليسار في المال. ومنها إنما يعني بالاستطاعة الزاد والراحلة ليس استطاعة البدن. ومنها المروي في العلل: إن السبيل الزاد والراحلة مع الصحة. وقصور السند أو ضعفه حيث كان مجبورا بعمل الأصحاب وظاهر الكتاب، بناء على عدم انصراف إطلاق الأمر إلا إلى المستطيع ببدنه، فاعتبار الاستطاعة بعده ليس إلا لاعتبار شيء آخر وراءه، وليس إلا الزاد والراحلة بإجماع الأمة. وحمله على التأكيد خلاف الظاهر، بل الظاهر التأسيس) [٤٤].

المطلب الثاني: التطبيقات الفقهية للإمضاء

يوجد كثير من الأحكام الممضاة من الشارع وعدم ردعه عنها بناءً على ما تقدم من أغلب المسائل التي أمضاها الشارع والتي هي قائمة على بناء العقلاء واعتبارها والعمل بها من قبلهم، وسنذكر عدداً من هذه التطبيقات:

أولاً: لقد أمضى الشارع المعاملات العرفية التي أسسها العقل وأمضاها الشارع المقدس كالبيع وسائر العقود القائمة على التراضي بين الطرفين [٤٥]، حيث قال تعالى: ﴿ **أحل الله البيع** ﴾ [٤٦]، وقال تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود** ﴾ [٤٧].

ثانياً: أمضى الشارع المقدس قاعدة السلطنة الواردة في قول النبي ﷺ التي تنص على أن ((الناس مسلطون على أنفسهم وأموالهم)) [٤٨]، وهو يشير إلى أن كل شخص مسلط على نفسه وماله وما في ذمته، وقد أمضى الشارع هكذا نوع من السلطة [٤٩].

ثالثاً: أمضى الشارع المقدس قاعدة الفراغ التي تختص بمسألة عدم الاعتناء بالشك بعد الانتهاء من العمل ومفادها هو: (الحكم بصحة العمل المركب الذي شك في صحته بعد الفراغ منه، كالشك في صحة الصلاة -لاحتمال الخلل-، فيحكم بصحة الصلاة وتماميتها، ولا يترتب الأثر على الشك) [٥٠]، قال المرجع الراحل السيد الخوئي (قدس الله سره): (إن هذه ليست قاعدة تعبدية وإنما هي إمضاء لما استقر عليه بناء العقلاء من عدم الالتفات بالشك الحادث بعد الانتهاء من العمل ولا سيما بملاحظة التعليل الوارد في بعض نصوص الباب من قوله ﷺ هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك) [٥١].

رابعاً: أمضى الشارع المقدس ما تحت اليد وترتيب آثار الملكية لصاحبها وبهذا الخصوص قال المحقق النائيني: (ما ورد من الشارع في اعتبار اليد إنما هو إمضاء لما عليه عمل الناس، وليس مفاد أدلة اعتبارها تأسيس أصل عملي بحيث لم يلاحظ الشارع جهة كشفها) [٥٢].

خامساً: أمضى الشارع سيرة العقلاء في حيازة الأشياء وكونها مملّكة وان السابق إلى المباحات الأصلية كحيازة الآثار القديمة والأموال المنقطعة عنها علاقة المالك أو المنافع العامة أحق من غيره [٥٣].

سادساً: أمضى الشارع المقدس السيرة العقلائية في خصوص الشروط بين المتعاقدين في المعاملات، وكذلك العمل بخبر الثقة العدل الواحد، والمشهور بين أهل البلد في خصوص النسب إذا أوجب الاطمئنان النفسي [٥٤].

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وبعد أن انتهينا من الخوض في مسألة السنة التأسيسية والإمضائية توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١)إن السنة التي جاء بها النبي الأعظم محمد ﷺ انقسمت ما بين السنة التأسيسية والإمضائية، فما كان قد اتفق عليه العقلاء نجد أن الشارع أمضاه بشرط أن لا يخالف أحكام الشرع وفيه مصلحة للفرد والمجتمع وإلا فلم يمضه، أما التعاليم الإسلامية فقد أسس لها أحكاماً خاصة بها.

٢)منح الله تعالى صلاحية الإمضاء للنبي محمد ﷺ، فما أمضاه يعدّ نافذاً ويمكن العمل به، حاله كحال الأحكام التأسيسية.

٣)في الغالب لا بد من الرجوع في المسائل الفقهية إلى الدليل الشرعي، وهذا الدليل لا يخلو من حالتين: إما أن يكون الدليل على المسألة من قبيل الدليل التأسيسي، وإما أن يكون من قبيل الدليل الإمضائي.

٤)هناك صلة وثيقة بين الأدلة المولوية والأدلة الإرشادية وهي بطبيعة الحال ترجع إلى الأدلة التأسيسية والإمضائية، والثمرة تكون في امتثال المكلف وعدم امتثاله، فعند ترك المكلف العمل بالأمر المولوي ينال العقاب، وعند العمل به ينال الثواب، أما الإرشادي فلا يعاقب عند تركه ويثاب عند العمل به.

٥)إن التأسيس توقف على مرادات الشارع المقدس، وقد ضمن مراداته في ما شرعه للمكلف وألزمه بالعمل به، أما الإمضاء فهو يتوقف على عمل كان وما زال يعمل به الناس العقلاء، وقد أمضاه الشارع المقدس على وفق شروط واعتبارات خاصة تقع في صالح الفرد والمجتمع.

الهوامش:

١) **ابن فارس**: معجم مقاييس اللغة ، ٣/ ٦٠ ، مادة (سن).

٢) **ابن السكيت الأهوازي**: ترتيب إصلاح المنطق ، ٢٠٤ ، مادة (سن).

٣) **الجوهري**: الصحاح ، ٥/ ٢١٣٩ ، مادة (سنن).

٤) **المجلسي**: ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار ، ١/ ٢٠.

٥) **المالكي، سليمان بن خلف الباجي**: الجرح والتعديل ، ١/ ١٤.

٦) **ابن عابدين**: حاشية رد المحتار ، ١/ ١١١.

٧) **محمد تقي الحكيم**: السنة في الشريعة الإسلامية ، ٨.

٨) **ابن فارس**: معجم مقاييس اللغة ، ٥/ ٣٣١. مادة (مضى).

٩) **الجوهري**: الصحاح ، ٦/ ٢٤٩٣. مادة (مضى).

١٠) **الزبيدي**: تاج العروس ، ٢٠/ ١٩٠. مادة (مضى).

١١) **الكاظمي**: فوائد الأصول افادات الميرزا النائيني ، ٤/ ٣٨٦.

١٢) **أحمد فتح الله**: معجم ألفاظ الفقه الجعفري ، ٧٣.

١٣) **المصطفوي**: مائة قاعدة فقهية ، ٤٧.

١٤) **ابن فارس**: معجم مقاييس اللغة ، ١/ ١٤ + الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ، ٧/ ٣٣٤. مادة (أس).

١٥) **الكاظمي**: فوائد الأصول افادات الميرزا النائيني ، ٤/ ٣٨٦.

١٦) ينظر: الكاظمي: فوائد الأصول افادات الميرزا النائيني ، ٤/ ٣٨٦.

١٧) ينظر: **محسن الحكيم**(قدس الله سره): حقائق الأصول ، ٢/ ١٤٠.

١٨) ينظر: **السيد الخوئي** (قدس الله سره): أجود التقريرات ، ٤/ ٧٥.

١٩) ينظر: **الكاظمي**: فوائد الأصول افادات الميرزا النائيني ، ٤/ ٣٨٦.

٢٠) ينظر: **علي المشكيني**: اصطلاحات الأصول ، ٧٠ ، الحائري: مباحث الأصول ، ٤/ ٤٦٥-٤٦٦ .

٢١) ينظر: **علي المشكيني**: اصطلاحات الأصول ، ٧٠.

٢٢) الفصول الغروية في الأصول الفقهية: ٤٣.

٢٣) أجود التقريرات: ١/ ٣٤.

٢٤) **عبد الكريم الحائري**: درر الفوائد ١/ ٤٦.

٢٥) **الحر العاملي**: وسائل الشيعة ، ٣/ ٣٤٦.

٢٦) ينظر: **علي الكريمي**: نتاج الأفكار ، ٢٢٤.

٢٧) ينظر: **الصدوق**: علل الشرائع ، ١/ ٢٦١.

٢٨) ينظر: **الحر العاملي**: وسائل الشيعة ، ٢٥/ ٣٣٢.

٢٩) الحشر: ٧.

٣٠) **المجلسي**: روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ، ٢/ ٢١.

٣١) **حسين الكريمي**: العقل والبلوغ عند الإمامية ، ١٢٥.

٣٢) **محمد علي الأنصاري**: الموسوعة الفقهية الميسرة ، ٢/ ١٠٣.

٣٣) **محمد علي الأنصاري**: الموسوعة الفقهية الميسرة، ٢/ ١٠٣.
٣٤) ينظر: المحكم في أصول الفقه، ١/ ٣٨-٣٩.
٣٥) الحجّ: ٧٨.
٣٦) مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي: موسوعة الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، ٢/ ٣٩-٤٠.
٣٧) المصدر نفسه: ٢/ ٤٠.
٣٨) **الشهيد الثاني**: حاشية شرائع الإسلام، ٥٣٨.
٣٩) **الشهيد الثاني**: مسالك الافهام، ١٠/ ١٦٨.
٤٠) **الشيخ البهائي العاملي**: الحاشية على كتاب من لا يحضره الفقيه، ٧١.
٤١) **العلامة المجلسي**: ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ٧/ ٢٨٦.
٤٢) **الفاضل الهندي**: كشف اللثام، ٧/ ٤٨٣.
٤٣) المصدر نفسه: ٩/ ٨٨.
٤٤) **علي الطباطبائي**: رياض المسائل، ٦/ ٣٣-٣٤.
٤٥) ينظر: **الخوانساري**: منية الطالب، ١/ ٩٧.
٤٦) البقرة: ٢٧٥.
٤٧) المائدة: ١.
٤٨) **ابن أبي جمهور الاحسائي**: عوالي اللآلي، ١/ ٢٢٢.
٤٩) ينظر: **محمد علي التوحيدي**: مصباح الفقاهة، ٢/ ٥.
٥٠) **المصطفوي**: مائة قاعدة فقهية، ١٨٧.
٥١) **مرتضى البروجردي**: مستند العروة الوثقى، ٦/ ٣٠٩.
٥٢) فوائد الأصول: ٤/ ٦٠٣.
٥٣) ينظر: **ناصر مكارم الشيرازي**: القواعد الفقهية، ٢/ ١٤٣ + **محمد علي التوحيدي**: مصباح الفقاهة، ٥/ ١٣٨ + الهمداني: مصباح الفقيه، ١٤/ ٦٢-٦٣.
٥٤) ينظر: **مرتضى البروجردي**: مستند العروة الوثقى، ٥/ ٤٣٩-٤٤٠، ٢٥/ ٣٢٥.

قائمة المصادر والمراجع بطريقة شيكاغو(Chicago)

القرآن الكريم خير ما نبتدئ به

١)ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي (ت١٢٥٢هـ). (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م) . حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. إشراف مركز الدراسات والبحوث. ط جديدة. مطبعة ونشر دار الفكر. بيروت. لبنان.

٢)ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت٣٩٥هـ). (١٤١٠هـ. ١٩٩٠م). معجم مقاييس اللغة. تح عبد السلام محمد هارون. ط ١. مط ونشر الدار الإسلامية. بيروت. لبنان.

٣)الاحسائي ، محمد بن علي بن إبراهيم المعروف بابن أبي جمهور (ت٨٨٠هـ). (١٤٠٣هـ) . عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية. تح مجتبى العراقي. تقديم شهاب الدين النجفي المرعشي. ط١. مط سيد الشهداء. قم. ايران.

٤)الأصفهانيّ، الشيخ محمّد حسين بن عبد الرحيم (ت ١٢٥٤ هـ). (١٤٠٤هـ). الفصول الغرويّة في الأصول الفقهيّة. مط نمونه. نشر دار إحياء العلوم الإسلاميّة. قم. إيران.

٥)الأنصاري، محمد علي. (١٤١٥هـ). الموسوعة الفقهية الميسرة. مطبعة باقري. ط١. نشر مجمع الفكر الإسلامي. قم. ايران.

٦)الأهوازي، ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ). (١٤١٢هـ). ترتيب إصلاح المنطق. تحقيق: ترتيب وتقديم وتعليق الشيخ محمد حسن بكائي. مؤسسة الطبع النشر في الآستانة الرضوية المقدسة . ط١. الناشر مجمع البحوث الإسلامية. مشهد. ايران.

٧)الباجي، سليمان بن خلف بن سعد ابن أيوب المالكي (ت ٤٧٤هـ). لا ت. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: تحقيق: الأستاذ أحمد البزار. المطبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. مراكش. الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. مراكش.

٨)البهائي، الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن بن عبد الصّمد الحارثي الهمداني العاملي الجبعي المشتهر بـ (البهائي قدس سرّه) (ت ١٠٣١هـ). (١٤٢٤هـ- ١٣٨٢ ش- ٢٠٠٣م). الحاشية على كتاب من لا يحضره الفقيه تحقيق: فارس حسون كريم. المطبعة: ستاره. الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي (قدس الله سره). ط١. قم. ايران.

٩)الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت٣٩٨هـ). (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م). الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). ط ٤. مطبعة دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

١٠)الحائري، السيد كاظم (١٤٠٢هـ). (١٤٠٧هـ). مباحث الأصول (تقرير بحث السيد محمد باقر الصدر). ط١. مطبعة مركز النشر والإعلام الإسلامي. قم. إيران.

١١)الحائريّ، الشيخ عبد الكريم (ت ١٣٥٥ هـ). لا ت. درر الفوائد. تح الشيخ محمّد مؤمن القمّي. ط٥. مطبعة ونشر مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرّسين. قم. إيران.

١٢)الحرّ العامليّ، الشيخ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ). (١٤٠٣-١٩٨٣م). وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة الإسلامية. تح وتصحيح: وتذييل عبد الرحيم الرباني الشيرازي. ط٥. مطبعة ونشر دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

١٣)الحكيم، السيّد محسن (ت ١٣٩٠ هـ). (١٤٠٨هـ). حقائق الأصول. ط٥. مطبعة الغدير. قم. إيران.

١٤)الحكيم، السيّد محمّد سعيد (معاصر). (١٤١٤هـ). المحكم في أصول الفقه. ط١. مطبعة جاويد. نشر مؤسسة المنار.

١٥)الحكيم، محمد تقي (ت ١٤٢٣هـ). لا ت. السنة في الشريعة الإسلامية (د مط). (د ط). (د ت ط).

١٦)الخراساني، محمد علي الكاظمي (ت١٣٦٥هـ). (١٤٠٤هـ). فوائد الأصول. تعليق: ضياء الدين العراقي. (د.ط) مطبعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين. قم. ايران.

١٧)الخوانساري، السيد موسى بن محمد النجفي (ت١٣٦٣هـ). (١٤١٨هـ). منية الطالب في شرح المكاسب. تقرير الميرزا محمد حسين النائيني. ط١. مطبعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي. قم. ايران.

١٨)الخوئي، أبو القاسم الموسوي (ت١٤١١هـ). (لا ت). مصباح الفقاهة. بقلم محمد علي التوحيدي. ط١. مطبعة العلمية نشر مكتبة الداوري. (د. ت. ط). قم. ايران.

١٩)الخوئيّ، السيّد أبو القاسم (قدس الله سره) (١٤١٣هـ). لا ت. أجود التقريرات (تقرير بحث الميرزا النائينيّ). تح محمّد

باقري. نشر مؤسسة صاحب الأمر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف).
٢٠)الخوئي، السيّد أبو القاسم (قدس الله سره) (١٣٦٥ش). مستند العروة الوثقى: تقرير بحث السيد (قدس الله سره). بقلم مرتضى البروجردي. مطبعة: مدرسة دار العلم. قم. ايران.
٢١)الزبيدي، محب الدين أبو فيض محمد مرتضى الحسيني الواسطي (ت١٢٠٥هـ). (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م). تاج العروس من جواهر القاموس. تح علي شيري. (د.ط). مطبعة ونشر دار الفكر بيروت. لبنان.
٢٢)الشهيد الثاني، زين الدين علي الجعبي العاملي (ت٩٦٥هـ). (١٤١٣هـ). مسالك الإفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام. ط١. تح مؤسسة المعارف الإسلامية. مطبعة بهمن. قم. ايران.
٢٣)حاشية شرائع الإسلام(١٤٢٢-١٣٨٠ش). تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية - قسم إحياء التراث الإسلامي. ط١. المطبعة: مكتبة مكتب الإعلام الإسلامي. الناشر: بوستان كتاب قم (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي). ايران.
٢٤)الشيرازي، ناصر مكارم. (١٤٢٥هـ). القواعد الفقهية. ط١. مطبعة أمير المؤمنين عليه السلام. نشر مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.
٢٥)الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ). (١٣٨٥-١٩٦٦م). علل الشرائع. تح محمد صادق بحر العلوم. مطبعة ونشر منشورات المكتبة الحيدرية. النجف الأشرف. العراق.
٢٦)الطباطبائي، محمد علي (ت١٢٣١هـ).(١٤١٢هـ). رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل. ط١. مطبعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي. قم. ايران.
٢٧)فتح الله، أحمد (معاصر). (١٤١٥-١٩٩٥م). معجم ألفاظ الفقه الجعفري . ط١. مطبعة مطابع المدوخل. الدمام.
٢٨)الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ). (١٤٢٥هـ). ترتيب كتاب العين. تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. تصحيح أسعد الطيب. ط٢. مطبعة ونشر أسوة. طهران. ايران.
٢٩)الكاظمي الخراساني، الشيخ محمّد عليّ (ت١٣٦٥هـ). (١٤٢٤هـ). فوائد الأصول (تقرير بحث الميرزا النائينيّ). تعليق الشيخ (رحمة الله) الرحمتي الأراكي. ط٨. مطبعة ونشر مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرّسين. قم. إيران.
٣٠)الكريمي، الشيخ حسين القمي (معاصر). (١٣٨١ش). العقل والبلوغ (عند الإمامية) ط١. الناشر: انتشارات دانشگاه. قم. ايران.
٣١)المجلسي (الأول) محمد تقي (ت ١٠٧٠هـ). روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: تحقيق: نمقه وعلّق عليه وأشرف على طبعه « السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي پناه الإشتهاردي » الناشر: بنياد فرهنك إسلامي حاج محمد حسين كوشانپور.
٣٢)المجلسي، محمد باقر (ت ١١١١هـ). (١٤٠٦هـ). ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار. تح السيد مهدي رجائي. (د. ط). مطبعة الخيام. نشر مكتب آية الله المرعشي قم. إشراف أحمد الحسيني. قم. ايران.
٣٣)المشكّينيّ، الشيخ عليّ (معاصر).(١٤١٣هـ). مصطلحات الفقه واصطلاحات الأصول. ط٥. طبع ونشر: دفتر نشر الهادي. قم. ايران.
٣٤)المصطفوي، محمد كاظم. (١٤٢٥هـ). القواعد(مائة قاعدة فقهية معنى ومدركاً وموردا). ط٥. مطبعة ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين. قم. ايران.
٣٥)مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي. (١٤٢٣- ٢٠٠٢م). موسوعة الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام. تحقيق: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي. ط١. الناشر: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.
٣٦)الهمداني، محمد رضا (ت١٣٢٢هـ). (١٣٥١هـ). مصباح الفقيه. مطبعة حيدري. منشورات مكتبة الصدر. طهران.
٣٧)الهندي، بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني المشتهر (بالفاضل الهندي) (ت١١٣٧هـ). (١٤١٦هـ). كشف اللثام عن قواعد الأحكام. ط١. تح ونشر مؤسسة النشر الإسلامي. قم. ايران.

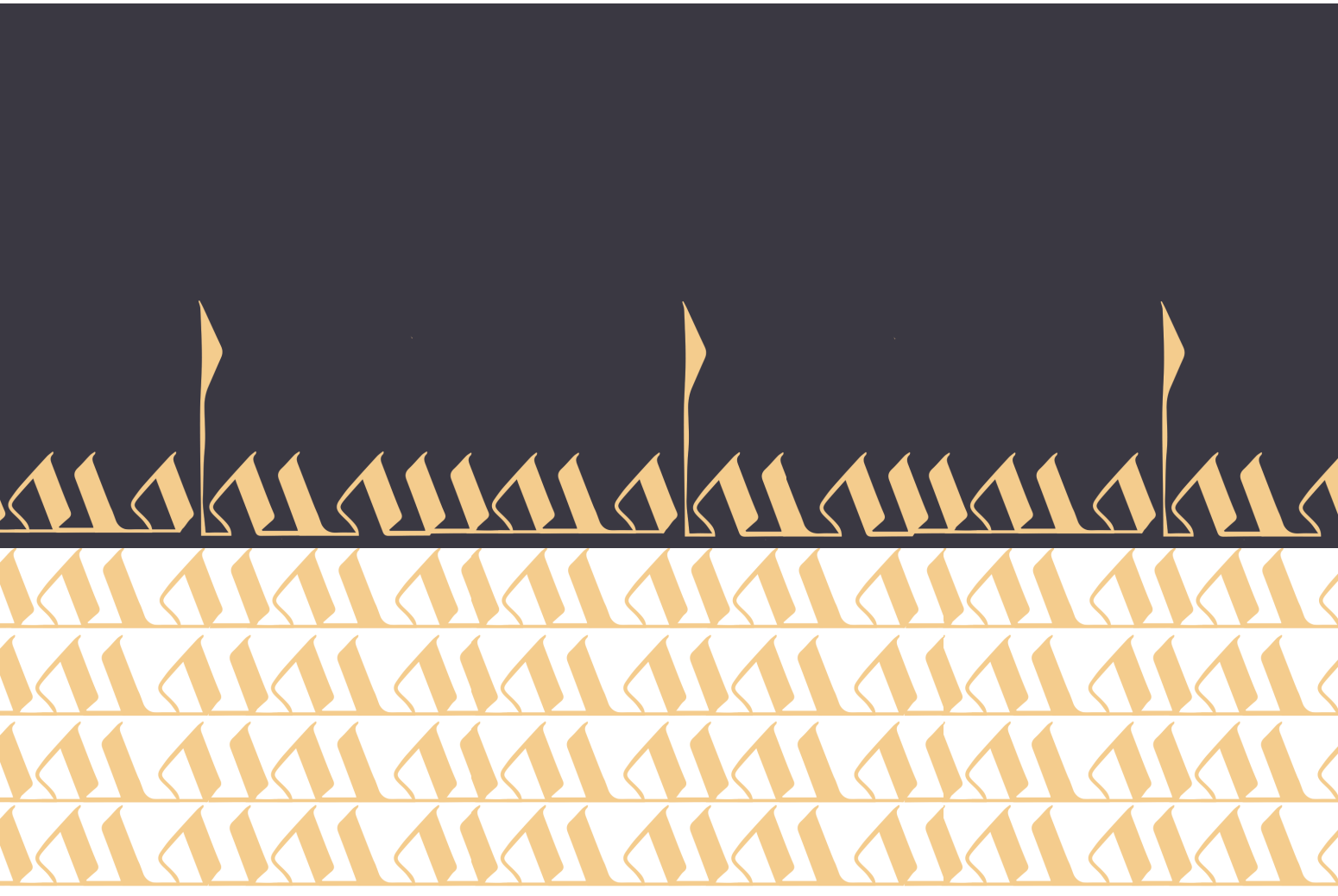

The Prophet Muhammad's [PBUH&HF] Law

between Approving and Newly Legislated Rules: Jurisprudential Issues as a Sample

This Research is Submitted to the Software (Turnitin)
Sources and references a way (Chicago)

Asst. Prof. Dr. Muhammad Nadhim Muhammad Al-Mufraji

Iraq /University of Karbala/ Faculty of Islamic Sciences
mohammed.n@uokerbala.edu.iq

Abstract

The Islam is the last of the heavenly religions that was revealed with an eloquent Arab tongue. Before the advent of Islam, Man either was a follower of one of the religions or was in a society governed by customs, traditions, and societal norms for the conduct of his private and social life. These customs are contained in terms of the provisions and laws that govern the individual and society, some of them were unfair as dealing with usury, illegal relations, and burry of girls while they are alive and the like. Other issues are unquestionable, such as dealing with buying and selling and marriage –in its broad concept - and punishing the murderer and taking blood money from him and so on. Therefore, we find that the religion puts the Islamic laws and rules for everything related to the person, the family and then the community. Accordingly, Islam dealt with customs and social traditions on the basis of either the prohibition and abolition of a custom and legislation and the establishment of legitimate rules consistent with the sublime objectives of Islamic law or Approving it according to certain conditions for acceptance and keeping it by sending the Prophet (PBUH&HF) on this issue as the last prophets; he does not speak out of fancy, rather he is only inspired by revelation. Accordingly, the idea of choosing the topic of this research is to know the legislated and preserved rules initiated and kept by the religion of Islam, by the Prophet (PBUH&HF) or infallible Imams (PBUH).

key words:The Sunnah of the Prophet Muhammad (may God bless him and his family), signature, foundation, jurisprudence issues

Introduction

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers and peace be upon Muhammad, his good and pure family, and those who followed him with kindness until the Day of Judgment.

There is no doubt Islamic law is the culmination of the divine religions that came in an eloquent Arabic tongue, and it was preceded by several religions. Man lived before the advent of Islam, either as a follower of one of the religions or in a society governed by customs, traditions and societal norms. These customs contain the rules and laws that govern the individual and society. Some of them were unfair, such as the issue of dealing with usury, illegal relationships, daughters burring alive, and the like. Others were unproblematic, such as the issue of dealing with sale and purchase, marriage, punishing the killer and taking blood money from him and the like. Therefore, we find that the religion, when the Prophet Muhammad (PBUH&HF) brought Islam, he had set the role of legislating Islamic laws, as we find him dealing with everything related to the person and proceeding to the family and then society, and so on. he also dealt with societal norms on the basis of either prohibiting a and abolishing custom , and /or enacting a religious rules that are in line with the sublime goals of Islamic law, or he passes it by setting conditions for its acceptance and approval. The Prophet (PBUH&HF) was responsible for this issue because he is the last of the prophet, and does not utter whims and desires but through a divine revelation. Due to such significant issue, the topic of Approving and/or legislating new rulings has been selected to address in this paper, whether these rulings are by the religion, by the prophet (PBUH&HF) himself or by the Infallible Imam. The research has been organized into three sections, preceded by an introduction and concludes along with a conclusion and a list of sources and references. The first section is concerned the title explanation of the title in language and use. The second section is the contrast between Approving and newly legislated rules. The third section is titled The Fundamentalist Rule of Approving and newly legislated rules, and the fourth section is Jurisprudence Applications for keeping and newly legislated rules.

We do not claim perfection in being fully informed of the aspects of the research. Rather, perfection is for God Almighty alone. However, we have considered the most important issues to match the title with the problem addressed.

Duly thanks be to God.

Section One: Explanation of the title in language and in use

1. The Sunnah [law] in language

In the Arabic language, it is from the letter of "The sein /s/ and the Noon /n/, which is the flow of something and its progression with ease. The basic principle is that people [Arab] say the water smoothly goes on my face if they send it as a transmission. This is from which the Sunnah is derived, which is the biography. And, the Sunnah of the Messenger of God (PBUH&HF) means his biography" (1).

It was said: "A Sunnah for the people to follow is Sunnah which is made by the one who legislates, i.e. the way. It is said one is straightforward on another's Sunnah" (2).

It is said: "Go according to your Sunnah, that is, on your own instinct. And, the wind came to us in form of sunnahs, if it comes in one way, without difference. The Sunnah means the biography" (3).

Accordingly, it is clear that the meaning of the Sunnah can be used to the meaning of the biography and the method that can be followed. We mean here to refer to what the Prophet Muhammed (PBUH&HF) enacted in terms of the way and the course of which Muslims followed.

The Sunnah in Use

It is the way of the Prophet (PBUH&HF) and the infallible imams (PBUT) reported on their behalf, in forms of a saying, deed, or narration." (4)

The majority went to expand it at times by saying: "What has been transmitted from the Prophet (PBUH) in terms of a saying, deed, report, a moral or ethical characteristic, or a biography, before or after the mission, whether it is proven by a Sharia ruling or not" (5).

And sometimes by restricting it by saying: "What was issued by the Prophet (PBUH&HF) in terms of saying, deed, or report and restricting it by Al Shawkani by saying (other than the Qur'an)" (6).

Another restriction for expansion is added that the majority added what was issued by the Companions to the Sunnah. As for the Imamate, after the infallibility of the Prophet (PBUH&HF) and his family (PBUT) were proven, they went to define it by saying what was issued by the infallible Imam (PBUH) (7).

2. Approving [Imdha] in language

In Arabic, it stems from passing the things, i.e., validating things. (8), It is said: "The thing was enacted valid or executed" (9), and it was said: "passing things means to enact and approve the things." (10).

Approving Old Rules [Imdha] in Use

These are the customary legal matters that are considered by custom and the rationalities, such as property, marriage, enslavement, freedom and other similar establishments of contracts and agreements. So, all these legal matters are fixed to the common people before the religion and Sha-

ria, and on it their system and livelihood revolve around, and the religion has approved them. (11)

It is noticed that the jurists did not differ in defining the meaning of **Imdha**, but went to the same linguistic meaning, where they defined it as: "the enforcement of the sale, that is, the signing of it (after it is approved and accepted") (12). It may come in other words (such as execution, permission, and license). It was said: "The treatments are with their own addresses, such as selling, renting, marriage, conciliation and the like, have taken on the assumption of being approved and enforced by the evidence of keeping the already found rules. Accordingly, the act of legal permission depends on the effectiveness of these treatments, and their verification in the physical world. Almighty says: "God permitted the sale", for example, to our saying: If something is found outside and has been approved as a sale, so it is legally permitted "(13).

3. Legislation in language

It is of two meanings: the first is what was mentioned in the Shari'i'ahs - the religiously made rules – which was matched by approving, and the second in the pronouncement and the outgoing speech which was matched by the confirmation. What matters the research is the first meaning for it is the research specialty.

Legislation is defined as: the religiously made legislations: " It is that which has neither a concrete consequences nor an effect on the custom and the wise men, such as the five mandatory rules15) «).

With this definition, it can be said that the sacred lawmaker has made and established rulings and qualities that have no effect in reality, even if the custom and the wise men are counted such as prayer, fasting and the like.

Section Two: the Contrast between Legislation and Approving Rules

There is no doubt that there is a contrast between legislation and approving a rule in many resources. Just as the religion kept certain rulings, so too has spent many rulings in people's lives, and we will come to explain them in several topics:

First: The ranges of legitimate establishment and signature

1- The religious legislation and approving in the religious rulings: there are no doubt in legislation - making - the five mandatory rules "obligatory, inviolable, desirable, undesirable, and permissible" in the hands of the religion from the beginning. So, they are legislation (16), in other words that the religion started with the divine legal establishment of them and therefore it is said about them elementary provisions (17).

In contrast to the legislation rulings, we find subjective provisions such as ownership, marital, health, and corruption. Some jurists have stated that they are preserved rulings on the condition

that we look at the same rulings. But, if we look at their topics, sometimes they are decisive and others are legislative in order to change the provisions according to the change of their subjects, for example the ownership rules are approved. However, considering the poor or the master as subject to its constituent is not approved, since there is no sign or effect of this consideration among the wise people. This is unlike ownership in selling, so considering the sale to be subject to ownership - the same ownership – this contradicts ownership in sale as regarding the sale preserved not legislated (18).

2- The Legislative and Approved Rules in Essence

As the legislation - the making - is one of the true total issues, some of which are from the assignment judgment, and some of them are from the subjective judgment as presented in the previous point. Some of them are in the new invented cases such as prayer, fasting and Hajj. These are the features that they were not in this way and were invented by religion. So, it would be absolutely legislative, and this does not mean that all the essences are invented (19).

3- The Legislative and Approved in Evidence

Sometimes, we find that the religion has made the authenticity of the legal evidence without conjunction with the work of the wise. On the other hand, it makes the authenticity of the evidence in conjunction with their work. So, the first is called the legislative evidence, such as the originality of purity, and the act of accompanying as it is considered the origin of worship rather than a rational sign, and informing the just man (20). The other is the approved evidence, such as customary dealings that were established by reason and approved by the religion such as selling, and the emirates (21).

Second: Distinguishing Rulings of Legislation and Approving

There is no doubt that there are delusional judgmental resources between legislation and approval. Therefore, scholars have set controls to distinguish between them. This rule is based on their existence in kind and has an effect or not. Among these resources are:

1- Rulings of Previous Laws

Amongst the issues that the jurists have dealt with in the research are the rulings in the previous laws, whether they are approved or legislated, and what is the extent that relates to them in our Islamic law. Do we work with the companionship - keeping what was the way it was - or whether it was abrogated by our Sharia? There is no need to work with it as some claim that they are facts in their legal meanings, where Al-Haeri says: "what strengthens things to me is that a number of these expressions were facts in their legitimate meanings in the previous laws, such as prayer, fasting, zakat and Hajj, as they are proven in them, as evidenced by the words of the

Almighty God about the story of Isma Ibin Marriam and advised me to offer prayers and fasting as long as I am alive. For Abraham, he was authorized to lead the people to perform Hajj, and his saying, may His name be blessed, fasting is ordained on you as it was ordained on those before you, etc. Should these qualities are established in the previous laws, it is proven that these words are true in them in the language of the Arabs in the previous time because they used to follow those religions and the circulation of the words of those religions among them and not to transmit another pronouncement about them in relation to it, even if it was the custom to transmit it, and it does not denounce the occurrence of differences in their essences according to the different laws. We commit ourselves to being placed in the face of a true common destiny, so that the difference is in the ratios, not in the same concept, such as the difference in the certifications of their considered qualities in our Sharia, according to different circumstances, being able and unable to remember and forget (22).

Some continue to validate these rules, following the linguistic meaning Al-Khoei: (a number of meanings were fixed in the previous laws, such as Hajj, then it was in the era of the prophet Abraham (PBUH) but it was not expressed in these terms but definitely in other terms. "As for the term prayer, then even if it is mentioned in the Gospel of Barnabas, the user in it in a time other than the age of our Prophet (PBUH&HF) it was the linguistic meaning, because the prayer of Christ was nothing but a combination of specific supplications. The words used in the previous laws were not intended for these legal meanings and the meanings found in the previous laws were not expressed in these terms and therefore it is not proven in the previous laws, preventing the legal truth from being established) (23).

It can be taken by saying: (Then the fruit appears between the two sayings in carrying the expressions issued by the religion without evidence of their religious meanings based on the proven situation and knowledge of the delay in use on its behalf and on its linguistic meanings based on its lack thereof. If there is any doubt about the delay in use and its progress, either by ignorance of history in one or both of them, sticking to the originality of not use until after the time of delivery. So, the delay in use is proven to be a problem, because it is based on the saying of the proven assets, either in absolute terms or in relation to the context) (24).

2- What was from the Sunnahs [Approving] during the Pre-Islamic Era

The Islamic religion has approved what Abdul-Muttalib had enacted in the pre-Islamic era. This is evidenced by what was reported on the authority of Imam Al-Ridha (PBUH) on the authority of his fathers (PBUH) on the authority of the Prophet to Ali bin Abi Talib where he said: ((Abd al-Muttalib had five of the Sunnahs that God made for him). In Islam: the women [wives] of the

fathers were forbidden to the sons and the blood money for killing is a hundred camels. He used to circumnavigate Kaaba seven times, and found a treasure from which he took out the fifth, and he called Zamzam when he dug it, the watering of the pilgrim.)) (25). What is meant by Allah accepts it is to approve and to permit to continue to use it, a matter that is similar in making Islamic legislations (26).

3- What Was Prescribed by the Prophet (PBUH&HF)

It is self-evident that the legislator of rulings is God Almighty, and for you there are many special resources that the Prophet (PBUH&HF) enacted were accepted by God Almighty because of his mandate over legislation in general. Among these resources is the addition of the last two rak'ahs in prayer (27), and prohibiting all intoxicants (28). The meaning of the approving is that it is permitted for him to do so. It was mentioned in the hadith regarding the Almighty's saying: "What the Messenger brought to you, accept it, and what they forbade, stop doing it" (29). The Messenger of God was helped and supported by God that he never had a mistake or whisper. He was disciplined according to the etiquette of God, and then God Almighty has imposed prayer two rak'ahs each time to be ten rak'ahs as a whole. So, the Messenger of God (PBUH&HF) added two rak'ahs to the two rak'ahs and to Maghrib one rak'ah, and became the obligatory rak'ah. Therefore, God made it permissible for him to do all of that, and the obligatory became seventeen rak'ahs. Then the Messenger of God (PBUH&HF) enacted thirty-four rak'ahs like the obligatory. Therefore, God Almighty permitted him to do that. The obligatory and nawafil prayers were fifty-one rak'ahs of which two rak'ahs after dark Witr. Allah imposed in the Sunnah fasting the month of Ramadan and the Sunnah of the Messenger of God (PBUH&HF) fasting Shaban and three days in each month like the obligatory prayer. God permitted him to do that. The Messenger of God (PBUH&HF) left things and made them disliked and did not forbid them as they are totally forbidden, but from being left and disliked. God and has forbidden his family from what is forbidden to him, nor in what he enjoined is an imperative order, so a lot of intoxicating drinks forbade them as a ritually forbidden. Therefore, he did not authorize it for anyone. The Messenger (PBUH&HF) did not permit anyone to shorten the prayers but he obligated people; no one was exempted except for the traveler. No one has the right to license what the Messenger of God (PBUH&HF) did not authorize, so the command of the Messenger of God (PBUH&HF) complied to the command and prohibition of God Almighty and it is obligatory for the servants to submit to Him as surrender to God (30).

Section Three: the Fundamentalist Aspects of the Legislative and Preserved Rulings

We have mentioned previously that the terms Legislation and Approving are concerned with Sharia rulings, whether they are mandatory, or subjective. Hence, the scholars of philology differ in the issue of Legislative and Approved Rulings in two respects. We will deal with them through the following aspects:

The first aspects: Legislative and Approved Rulings between the order and directive rulings

Mostly, we find that scholars express rulings in terms of mawlawi [order] or directive rulings. It is no secret that the term constitutive and Approving are two descriptions of the rulings - the established ones - with their two mandatory divisions, such as the obligation and the prohibition - orders and prohibitions, or the subjective such as the cause, the condition, the inhibitor, and the like. These established rulings have made by the religion even if it is the tongue of establishing in the foundational rulings differs from what it is in the mandatory. The scholars have defined the Mawlawi rulings as: (What is created out of a reason for making what can be a source in the orders, and creative that can be a censure in the prohibitions) (31).

They have defined directive rulings as an aaribute that appears for some of the orders and prohibitions, so it is said: instructional orders, and indicative prohibitions - in exchange for orders and prohibitions - and that if the order or the prohibition includes an indication of another order which is specifically intended (32).

As for the difference between the instructional commands and prohibitions and the Mawlawi is that the Mawlawi entails the reward, and for disobeying it the punishment - if it is compulsory - in contrast to the directives, it does not entail a reward or a punishment for violating it. Yes, they result from obeying and disobeying the order related to what it is directed to. Like the command to pray, for example, the prohibition on praying on the skin of something whose flesh is not eaten is a directive to its invalidity. This means non-compliance with the command to prayer, so the punishment is due in terms of non-compliance with the command to pray, not from the non-compliance with the prohibition on prayer when the meat is not eaten. The word “Directive” in this sense in the words of jurists and fundamentalists a lot) (33). Close to this meaning, Sayed Mohsen Al-Hakim pointed out the difference between them (34).

An example of this is that we find (some verses of the rulings in which there is guidance to the rule of reason, such as the Almighty saying: (*And obey God and the Messenger, so that you may have mercy*) 35) (وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)). The obligation of obedience and the ugliness of disobedience is a practical rational rule, so such verses are a directing to it - that is, a statement about it, not a Mawlawi order, either on the basis of presumption or appearance in its context or

on the basis of a rational proof established by the religious scholars to prove the impossibility of the Mawlawi order by such rulings, and in contrast to this type the verses of the Mawlawi rulings, which include an order, a prohibition, or another law of Mawlawi, that is, by making and considering Real from the Lord, Glory be to Him) (36).

On the basis of the above, scholars divide the verses of rulings related to jurisprudential matters in light of Mawlawi and Directive orders, based on the aforementioned, in light of the legislative and approving. The first means what is legislated and made independently as the Quranic verse:

"do offer the prayer" (أَقِيمُوا الصَلاةَ). The second is what is in the language of approving of the rules of what the rational people or custom is required. Moreover, if it is evident, then the religious law must be made to it as well, as the Almighty says: (O you who have believed, fulfill the contracts). (يا أَيُّها الّذينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالعُقُودِ). The legislative and approving division is based on the proof and evidence. However, the Mawlawi and directive division is based according to evidence and the core (37).

Section Four: Jurisprudence Applications for Legislation and Approving Rules

The scholars have mentioned many jurisprudential applications for legislation and approving. We will address them through two aspects:

The first aspects: the jurisprudential applications of the legislation

First: The issue of "If the gift is corrupt, the sale is valid according to the circumstances."

What is meant by " circumstances " is the detailed above, in terms of whether the gift is for a blood relative or someone else, whether or not he is compensated for it. It is possible that he wants what is more general than that, so that it includes what he knew of corruption or did not know. He intended him to appreciate his possession. Then, he denied receiving because he could inform about his delusion, to delude that the mere contract obliges the possession. If he is not receiving as some of the public see, then he accepts his claim not to be receiving as it is possible for him to be delusional, even if it is not his doctrine… and so on. It is not a condition. Rather, he merely tolerated his understanding of the sufficient in accepting his excuse because it is a matter of jurisprudence. Therefore, he permitted his delusion about it other than what he should believe.

The investigation is that not all this is a condition, because there is a disagreement between our companions regarding whether the receiving is a condition of the validity of the gift, or whether it is necessary. On the latter, the ownership will obtain even if he is unstable, as is the case for those who choose. Therefore, it is permissible for him to base his judgment on the ownership on that. Rather, he may want by his "ownership" merely to contract the gift because it falls under the word "ownership". The ownership over the gift is for confirmation, and it is acceptable even if the

benefit of legislation was stronger. It was more appropriate to accept that if he confined himself to the expression "I let him possess" because the possibility of the will of the gift would emerge without being opposed by the assertion (38).

Second: The issue: (The penance is not repeated by repeating the oath, whether he intended to confirm or not, or if he intended by the second other than what he intended with the first, if the time was one).

(There is no problem in the non-repetition of the penance by repeating the oath if the intention is to confirm with the exception of the first. Nevertheless, if it was released or intended to legislate, then the companions seem to be so. An independent reason for the necessity of atonement, and the basic principle is that there is no interference (39).

Third: The issue: (The water does not spoil unless it has a fluid soul. Everything that falls into the water that does not have blood, there is nothing wrong with using it and have ablution from it, whether the fallen died in it or not).

The meaning is that none of the animals defiles the water by dying in it or falling into it dead except for the one which is fluid, and the confinement is additional. It should be excluded from this that the dead person who was washed and killed by the reason for which he was bathed. What is meant by that which does not have blood at all, are such as wasps, locusts and the like. This sentence is not a market for pure confirmation, but rather a legislated one. (40)

Fourth: The Issue of Forwarding the Timings (Hajj)

It is not permissible for them to forward in time. There is no dispute regarding the illegality of the Ihram before the meeqaat [timing], nor in its failure to take place except in what will come of the two images: the saying of Imam (peace be upon him): No one may enter ihram before the time is also possible to confirm, but the legislation is better (41).

Fifth: (And if she makes – the woman- a testimony statement for two contracts of two agreed or different dowries, then he claims repetition, then she denies her earlier saying)

Without dispute, the original and apparent represent the legislation. The truth is in the wording and form of the contract, and there is no reality in duplicated contract, nor the duplicated form in the sense of the establishment that is considered in the contracts. If it is possible to say: the principle in every accident is its nothingness. Therefore, the origin is not two marriage contracts. Also, the evidence is only attesting in the recitation of contract of marriage. Having uttered the formula of contract, the contract would not be achieved unless with an intention, a matter which cannot be used for testimony (42).

Sixth: Issue: (And if he vowed an unspecified year, he must have twelve months, and Ramadan, not the days of menstruation, not the two days of menstruation, not the days of menses, not the days of tashreeq, but he must fast certain days.)

In view of this, for the lack of evidence here on the exception and the choice of the legislation, we related the vow to Ramadan. It was said of degeneration because it is true of one who fasts out of forbidden acts, for example, to something similar, then he fasted a year (43).

Seventh: What is meant is the ability here (the rulings and the ones on travel).

If he was not from the people of Mecca or in it by consensus, as in Nazareths, AlKhilaf, Ghuniah, Al-Muntaha, Al-Tathkirah, and Al-Sara'ir. Rather, in it, there is the consensus of Muslims on him except for Malik [maliki doctrine], and then if it were not for the consensus of Muslims to nullify his words etc. It is the argument, in addition to the extensive texts.

Among them is the authenticated and authentic one narrated about the Tawheed Al-Sadooq in the interpretation of the verse (من استطاع إليه سبيلا) (*He who is able to find a way*), which means that he said: Whoever is healthy in his body, leaving his flock, has more and a journey, then he is one who can perform Hajj. The same was narrated on the authority of Al-Ayashi's interpretation and two other reports on one of them: It is health in his body and power in his money. In the second: Power is in the body and the left is in money. It only means the ability to feed and the ones on travel is not the ability of the body, or what is narrated in Ilal that the path is the provision and the ones who are on travel and with health.

And the failure or weakness of the bond, as he was obliged to do the work of his companions and the apparent meaning of the book, based on the fact that the issuance of the matter did not deviate except to the one who is able by his body. Thus, considering the ability after it is only to consider something else behind it, and nothing but the provision and the ones who are on travel by the consensus of the nation, and to take it as to confirm contrary to the apparent, but the apparent is the legislation (44).

Second: Jurisprudential Applications of Legislation

There are many judgments approved by the religion and not being deterred from them based on the aforementioned. Most of the issues that the religion has spent are based on building the rational, considering them and working on them by them. We will mention a number of these applications:

First: The religion has approved the customary dealings established by the reason and which the holy laws have approved such as selling and all other contracts based on mutual consent between the two parties (45), where the Almighty said: {God has permitted the sale} { أحل الله البيع }

46)); and the Almighty said: {O those who believe fulfill the contracts} { يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود 47).

Second: The religion has approved the rule of the Sultanate contained in the saying of the Prophet (may God's prayers and peace be upon him and his family) which states that "People are under control over themselves and their money") (48), and he indicates that every person is in control of himself, his money and what is in his debt, and the street has gone like this kind of authority (49).

Third: The religion has approved the rule of emptiness, which is concerned with the issue of not taking care of the doubt after the completion of the deed. (Ruling on the validity of the combined action whose correctness is doubted after completing it, such as doubts about the validity of the prayer - due to the possibility of an imbalance -, so the validity and completeness of the prayer is judged correct, and the doubt does not result in doubt) (50). Al-Khoei said: (This is not a worship rule, but rather approving of what is legislated which was make by the wise, not paying attention to the suspicion that occurred after the completion of the deed, especially by noting the explanation contained in some of the texts of the section from his saying (peace be upon him) is when I remember doing ablution when he doubts) (51).

Fourth: The holy legislator has approved what was under the hand and arranged the monuments of ownership to its owner, and in this regard, the Al-Naaini said: (What was mentioned by the legislator in considering the hand is only the approving of what is to be done by people. There is no evidence that it is considered the legislation of an original deed in that the religious legislator did not notice the point of revealing it) (52).

Fifth: The legislator has approved the life of the wise in possessing things and being owned, and the previous to the original permissible, such as ownership of old antiquities, and the money cut off from the relationship of the owner or public benefits is more deserving than others (53).

Sixth: The legislator has preserved a rational path regarding the conditions between the contracting parties in the dealings, as well as following the one-justice, trustworthy news, which is well known among the people of the country in the matter of lineage, if it requires psychological reassurance (54).

Conclusion:

After we have finished investigating the issue of the legislation and approving Sunnah, the research has come up with the following conclusions:

1. The Sunnah that the Prophet Muhammad (PBUH&HF) introduced was divided into the legislative and the approving Sunnah. Through what the wise people agreed upon, we have found that the legislators have approved them on the condition that they do not violate the rulings of the Sharia and are in the interest of the individual and society. Otherwise, he did not approve them. As for the Islamic teachings, he legislated for them special rulings.

2- God Almighty granted the Prophet Muhammad (PBUH&HF) the authority to approve the old rulings. Whatever he approved is considered effective and can be acted upon as if it is a legislative ruling.

3. In most cases, it is necessary to refer to the religious evidence regarding jurisprudential matters. This evidence should have two cases. Either it is out of the legislative evidence or it is out of the approving evidence.

4. There is a close connection between the Mawlawi evidence of the directive evidence. This is of course due to the legislative and the approving evidence and the fruit is in the compliance or non-compliance of the person. Abandoning the Mawlawi orders, one will be punished, whereas acting according to such an order, one will have rewards. As for the directive orders, the person will not be punished but will be rewarded for complying to such orders.

5- The legislation depends on the requirements of the holy legislator and includes its implications in what the religion has legislated for the person. It also obligates the person to work accordingly. As for approving, it depends on the deed according to which rational people have been and still are working. The legislators according to certain conditions and considerations that are in the interest of the individual and society altogether have approved this.

Endnotes:

(1) Ibn Faris: Dictionary of Maqiyas Allugha 3/60, Article (the Arabic word sana)
(2) Ibn Al-Skeet Al-Ahwazi: The Order of Reforming Logic, 204, Article (sana)
(3) Al-Jawhari: Chapter 5/2139, Article (Sunan)
(4) Al-Majlisi: A Refuge for the Righteous in Understanding Tahdheeb Al-Akhbar, 1/20.
(5) Sulaiman B. Khalaf Al-Baji Al-Maliki: Al-Jarrah and Al-Ta'ilh, 1/14.
(6) Ibn Abdeen: Hasyat Rad Al-Muhtar, 1/111.
(7) Muhammad Taqi Al-Hakim: The Sunnah in Islamic Law, 8.
(8) Ibn Faris: Mu'jam al-Maqayas Alugha, 5/331. (madha)
(9) Al-Geohari: As-Sahhah, 6/2493. (madha)
(10) Al-Zubaidi: Taj Al-Aroos, 20/190. (madha)
(11) Al-Kazemi: Fawaed Al-Usul Al-Mirza Al-Naini Testimonies, 4/386.
(12) Ahmad Fathallah: MajamAlfadh Al-Jaafari Fiqh, 73.
(13) Al-Mostafawi: Mmaet Qaedah Fiqhyah, 47.
(14) Ibn Faris: Majam Maqayas Alugha 1/14 + Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi: Al-Ain, 7/334 (Aus)
(15) Al-Kazemi: Fawaed Al-Usul Al-Mirza Al-Naini Testimonies, 4/386.
(16) See: Al-Kazemi: Fawaed Al-Usul Al-Mirza Al-Naini Testimonies, 4/386.
(17) See: Mohsen Al-Hakim: Haqaeq Al-Usul, 2/140.
(18) See: Al-Sayed Al-Khoei: Ajwad AlT=-Taqareer, 4/75.
(19) See: Al-Kazemi: Fawaed Al-Usul Al-Mirza Al-Naini Testimonies, 4/386.
(20) See: Ali Al-Mishkini: Istilahatul Usul, 70, Al-Haeri: Mabahith Alusol, 4 / 465-466.
(21) See: Ali Al-Mishkini: Istilahatul Usul, 70.
(22) Alfusool Algharawyah fi Alusool Alfihya: 43.
(23) Ajwad Altaqareer: 1/34.
(24) Abdel Karim Al-Haeri: Durar Alfawaed, 1/46.
(25) Al-Hur Al-Amili: Ways Al-Shi'a, 3/346.
(26) See: Ali Al-Kuraimi: Nitajul Afkar, 224.
(27) See: Al-Saduq: Elalul Sharia, 1/261.
(28) See: Al-Hurr Al-Amili: Waseel Al-Shi'a, 25/332.
(30) Al-Hashr: 7.
(31) Al Majlis: Rawdhatul Muttaqin fi sharih men layafqahuho Al-Faqih, 2/21.
(32) Hussein Al-Karimi: Alaqil wal biloogh indah alimamiah, 125.
(33) Muhammad Ali Al-Ansari: Almawsooa Al-Fiqhya Almuyasarah, 2/103.
(34) Muhammad Ali Al-Ansari: Almawsooa Al-Fiqhya Almuyasarah, 2/103.
(35) See: Almuhakim fi Usul Al-Fiqh, 1 / 38-39.
(36) Al-Hajj: 78.
(37) The Foundation for the Encyclopedia of Islamic Jurisprudence: Encyclopedia of Islamic Jurisprudence according to the doctrine of Ahlulbait (peace be upon them), 2 / 39-40.
(38) The same source: 2/40.
(39) Alshaeed Althani: Hhashyat Shari'ah AlIslam, 538.

(40) Alshaeed Althani: Masalak Al-Efham, 10/168.
(41) Sheikh Al-Baha'i Al-Amili: Alhashyah ala kitab men laYahdharaho Al-Faqih, 71.
(42) Al-Allama Majlisi: Malath Alkhyar fi Tahdheeb Al-Akhbar, 7/286.
(43) Al-Fadhel Al-Hindi: Kashf Al-Litham, 7/483.
(44) The same source: 9/88.
(45) Ali Al-Tabatabaei: Riyadh Al-Ma`id, 6 / 33-34.
(46) See: Al-Khwansari: Miniat Al-Talib, 1/97.
(47) Al-Baqarah: 275.
(48) (Al-Ma'idah): 1.
(49) Ibn Abi Jamhoor Al-Ahsa'i: Awali Al-Alli, 1/222.
(50) See: Muhammad Ali Al-Tawhidi: Misbah Al-Faqih, 2/5.
(52) Al-Mostafawi: Maet Aqedah fiqhya, 187.
(53) Morteza Al-Boroujerdi: Mustanad Al-Urwa Al-Wuthqa, 6/309.
(54) fawaed alusool: 4/603.
(55) See: Nasser Makarem Al-Shirazi: Al-Qawaa'id Al-Fiqhiyyah, 2/143 + Muhammad Ali Al-Tawhidi: Misbah Al-Faqih, 5/138 + Al-Hamdani: Misbah Al-Faqih, 14 / 62-63.
(56) See: Mortada Al-Boroujerdi: Mustanad Al-Urwa Al-Wuthqa, 5 / 439-440, 25/325

Sources and references a way (Chicago)

References:

The Holy Quran.

1) Ibn Abdeen, Muhammad Amin bin Omar bin Abdul Aziz al-Dimashqi (d.1252 AH). (1415 AH, 1995 AD). Hashyat radul Muhtar ela Al-Durr Al-Mukhtar. Explanation of the Enlightenment of the Eyes. supervised by the Center for Studies and Research, Dar Al-Fikr Press and Publishing, Beirut, Lebanon, Jadida.

2) Ibn Faris, Abi Al Hussein Ahmad bin Zakaria (d. 395 A.H.). (1410 AH, 1990 AD).The Dictionary of Language Standards, under Abd al-Salam Muhammad Harun, Matt and Publishing House al-Islamiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed.

3) Al-Ahsa'i, Muhammad bin Ali bin Ibrahim, known as Ibn Abi Jamhour (d.880 AH). (1403 AH). Awali Al-Layali Al-Aziziyah in Religious Hadiths, under Mojtaba Al-Iraqi, presented by Shihab Al-Din Al-Najafi Al-Marashi, Mt Sayed Al-Shuhada, Qom, 1st Edition.

4)Al-Isfahani, Sheikh Muhammad Husayn ibn Abd al-Rahim (d.1254 AH). (1404 AH). Alfusool Alghurawya fil usool alfiqhyah, Qum - Iran, published by the House of Revival of Islamic Sciences, Mat Namunah.

5)Al-Ansari, Muhammad Ali. (1415 AH). Al-mawsooa Alfiqhya Almuyasarah, Bagheri Press, published by the Islamic Thought Academy, Qom, 1st Edition.

6)Al-Ahwazi, Ibn Al-Skeet)1412 AH (. Tarteeb Islah Almantiq, Verification: Arrangement, Presentation and Commentary: Sheikh Muhammad Hasan Baka'i Edition: First Year of Printing: Printing Press: Printing Institution, Publishing in Astana, the Holy Razavi, Publisher: Islamic Research Academy - Mashhad - Iran.

7) Al-Baji Al-Maliki, Suleiman bin Khalaf bin Saad, Ibn Ayyub (d.474 AH). Altadeel wal tajreeh liman kharaja anho Al-Bukhari fil Al-Jami Al-Sahih: Edited by Professor - Ahmad Al-Bazzar, the printing press: Ministry of Endowments and Islamic Affairs - Marrakech, Publisher: Ministry of Endowments and Islamic Affairs - Marrakech.

8)Baha'i Sheikh Bahaa al-Din Muhammad bin al-Hasan bin Abd al-Samad al-Harithi al-Hamdani al-Amili al-Jabai, who is known as (Baha'i) (d.1031 AH) 1424 - 1382 AM – 2003. Alhashya ela kitab "Who Does Not Attend the Faqih". Verification by: Faris Hassoun Karim, Edition: First, Year of Printing: CE, Printing Press: Saraara - Qum, Publisher: Library of Grand Ayatollah Marashi Najafi (may God rest his soul)

9)Al-Geohari, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi (d. 398 A.H.) (1426 AH, 2005 AD). Al-Sahih (Taj Alugha wa Suhah Alarabia), the House of Revival of the Arab Heritage, Beirut, Lebanon, 4th ed.

10)Al-Haeri, Mr. Kazem (1402 A.H.) (1407 AH). Mabahith Aluosool (Research Report of Mr. Muhammad Baqir Al-Sadr), the Islamic Publishing and Media Center, Qom, 1st Edition.

11)Al-Haeri, Sheikh Abdul Karim (d.1355 A.H.). Dorr Al-Fawaed, Tah-Sheikh Muhammad Moamen Al-Qummi, Qum - Iran, Mat wa Nashur institution affiliated with the Teachers Group, 5th Edition, No. T.

12)Al-Hurr Al-Amili, Sheikh Muhammad bin Al-Hassan (d.1104 A.H.). (1403-1983 AD). Wasael Alshia ela tahseel Alshareea (Islamic) Issues of Sharia, Revising, Correcting and Appending Abd al-Rahim al-Rabbani al-Shirazi, Extending and Publishing the House of Revival of the Arab Heritage, Beirut - Lebanon, 5th Edition.

13)Al-Hakim, Sayyid Mohsen (d.1390 AH). (1408 AH). Haqaeq Alusool, Mut al-Ghadeer, Qum - Iran, 5th Edition.

14)Al-Hakim, Sayyid Muhammad Saeed (contemporary) (1414 AH). AlMuhkam fi Usul al-Fiqh, Matt Jaweed, published by Al-Manar Foundation, 1st Edition.

15)Al-Hakim, Muhammad Taqi (d. 1423 AH). Sunnah fil Sharia Alislamia.
16)Al-Khorasani, Muhammad Ali Al-Kazemi (d.1365 A.H.). (1404 AH). Fawaed AlUsul, Ziauddin Al-Iraqi Commentary, Mut for publishing and published by the Islamic Publishing Institution of the Teachers Group, Qum.
17)Al-Khwansari, Sayyid Musa bin Muhammad al-Najafi (d.1363 AH). (1418 AH). Moniyat Al-Taleb fi Sharh almakasib, the report of Mirza Muhammad Husayn Al-Naaini, Islamic Publishing Foundation Press and Publishing, Qom, 1st Edition,
18)Al-Khoei, Abu al-Qasim al-Musawi (d. 1411 AH). Misbah Al-Faqih, by Muhammad Ali Al-Tawhidi, Al-Alamiya Press, Qum, published by Al-Dawri Library, Qom, 1st ed.
19)Al-Khoei, Sayyid Abu Al-Qasim (1413 A.H.). Ajwad Altaqareer (Al-Mirza Al-Naini Research Report), Tahad Muhammad Baqeri, published by the Foundation of the Order of the Leader, may God hasten his return, no T.
20)Al-Khoei, Sayyid Abu Al-Qasim (1365 AM). Mustanad Al-Urwa Al-Wuthqa: (Report of the research of Mr. Al-Khoei) by Mortada Al-Boroujerdi, Press: Dar Al-Ilm School - Qom, year of publication .
21)Al-Zubaidi, Moheb Al-Din Abi Fayd Muhammad Murtada Al-Husseini Al-Wasiti (d.1205 AH). (1414 AH, 1994 AD). Taj Alaroos min jawahiir alqamoos, under Ali Sherry, Matt and Publishing House of Fikr Beirut, Lebanon, (d, i).
22)The second martyr, Zain Al-Din Ali Al-Jaabi Al-Amili (d.965 AH). (1413 AH).Masalik Alafham ela tanqeeh shara'e al-Islam, under the Islamic Knowledge Foundation, Mut Bahman, Qum, 1st Edition,
23)Hashyat Shari'ahs al-Islam: Edited by: Center for Islamic Research and Studies - Department of Revival of Islamic Heritage - First Edition, Year of Printing: (1422 - 1380 AM) Printing Press: Library of the Islamic Information Office, Publisher: Bostan Kitab Qom (Publishing Center of the Islamic Media Office) .
24)Shirazi, Nasser Makarem (1425 AH). Alqawaia Alfiqhyah, Commander of the Faithful Printing Press, published by the School of Imam, Commander of the Faithful, Edition 1.
25)Al-Saduq, Abu Jaafar Muhammad bin Ali bin Al-Hussein bin Musa bin Babuyah Al-Qummi (d.381 AH). (1385-1966 AD). Ilalul Elal, Under Muhammad Sadiq Bahr al-Ulum. published and published the publications of the Haidary Library and its publication, Iraq - Najaf al-Ashraf.
26)Al-Tabatabai, Muhammad Ali (.1231 A.H.). (1412 AH). ryadh almasael fi bayn ahkam alSharia bi dala'el, Mut wa nashur, foundation of the Islamic Publishing Corporation, Qom, 1st Edition.
27)Fathallah, Ahmad (contemporary) . (1415-1995 AD). Ma'jam alfadh alFiqh Ja`fari, Al-Mudokhal Press - Dammam, 1st Edition
28)Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed (175 A.H.). (1425 AH). Tarteeb Kitab Al-Ain, Under Mahdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai, Correcting Asaad Al-Tayeb, Matt and Publishing Aswah, Tehran, 2nd Edition,
29)Al-Kazemi Al-Khorasani, Sheikh Muhammad Ali (1365 AH): (1424 AH). Fawa'ed Al-Usul (Mirza Al-Naini Research Report), Commentary by Sheikh Rahmatullah Al-Rahmati Al-Araki, Nashur by the publishing institution of the Teachers Group, Qum - Iran, 8th Edition.
30)Al-Kuraimi, Sheikh Hussein Al-Qami (contemporary) (1381). Al-Aqil wal Biloogh (according to the Imamate) Edition: First, Year of Publication: Publisher: Danshaphah - Qom.
31)Majlis (the first) Muhammad Taqi (d.1070 A.H.) Rawdhat Al-Mutqin fi sharih Mala yahdharahu Al-Faqih: An Editing, commented on it, and its publication was supervised by "Mr. Hussein Al-Mousawi Al-Kirmani and Sheikh Ali Janah Al-Ishtharadi" Publisher: Baniad Farhanak Islamic Haji Muhammad Husayn Kushanpur.
32)Majlisi, Muhammad Baqer (1111 AH).

(1406 AH). Malath alakhyar fi Fihim Tahtheebul Al-Akhbar, under Sayyid Mahdi Rajai, Matt Al Khayyam - Qum, published by the office of Ayatollah Al Marashi Qum, supervised by Ahmad Al Husseini.

33)Al-Mushakeeni, Sheikh Ali (contemporary) (1413 AH). Mustlahat Al-Fiqh Wa Istilahatul Usul, Qum, printed and published: Dafter Nashur Al-Hadi, 5th Edition.

34)Al-Mostafawi, Muhammad Kazem(1425 AH). Al-Qawa'ed, (One Hundred Jurisprudence Bases, Meaning, Perceived and Resource), Printing and Publishing of the Islamic Publishing Institution of the Teachers Group, Qom, 5th Edition.

35)Encyclopedia of Islamic Jurisprudence Foundation) 1423-2002 AD(. Encyclopedia of Islamic Jurisprudence according to the doctrine of the People of the House (peace be upon them). edited by: The Encyclopedia of Islamic Jurisprudence Encyclopedia, First Edition, Year of Printing: Publisher: The Institute for the Encyclopedia of Islamic Jurisprudence.

36)Al-Hamdani, Muhammad Reda (1322 A.H). (1351 AH). Misbah Al-Faqih, Haidari Press, Al-Sadr Library Publications, Tehran.

37)Al-Hindi, Bahaa Al-Din Muhammad bin Al-Hassan Al-Isfahani, known as (virtuous Al-Hindi) (137 AH). (1416 AH). Kashf alitham Aa'an Qawaid Al-Ahkam, eidited and published by the Islamic Publishing Corporation, Qum, 1st Edition,

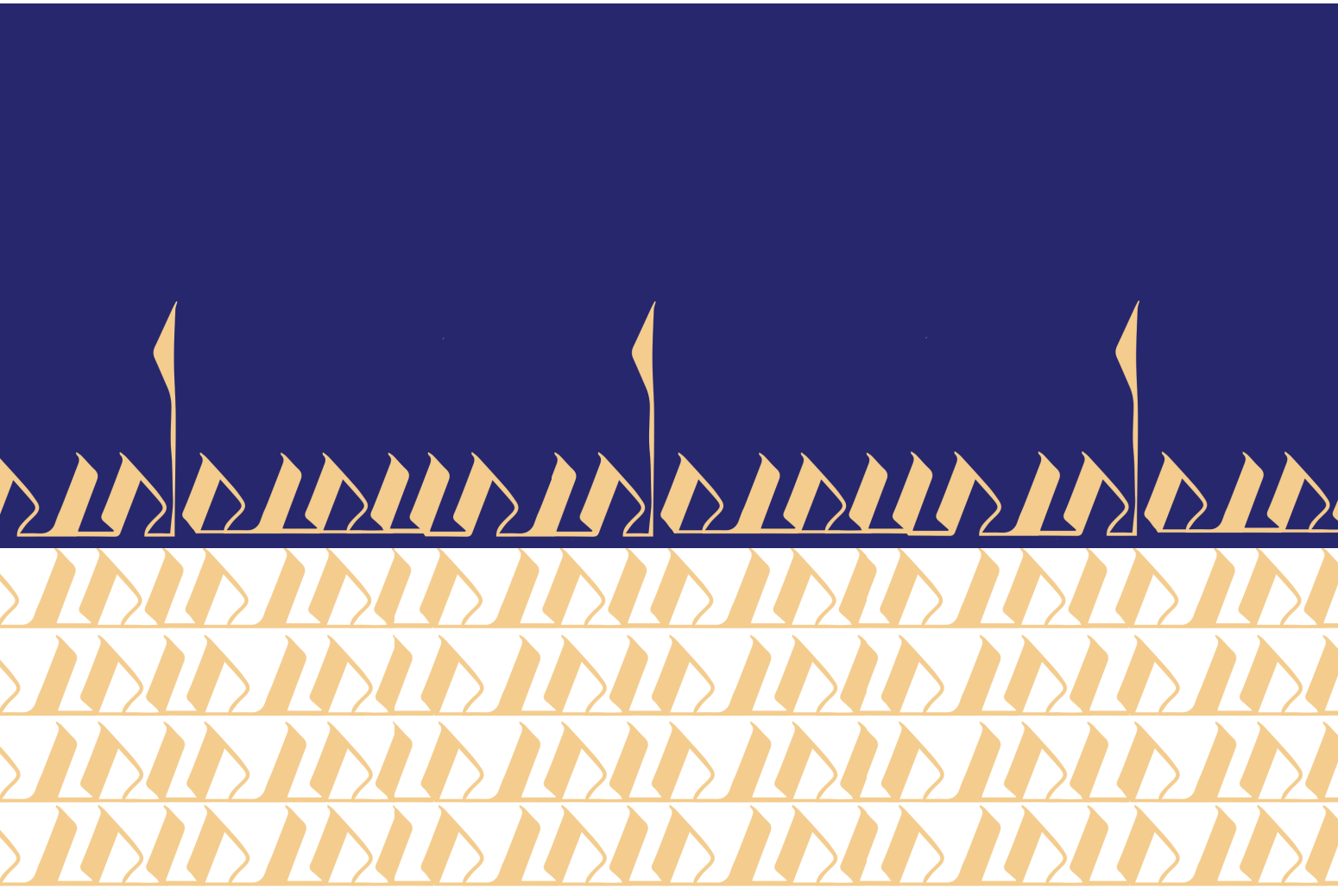

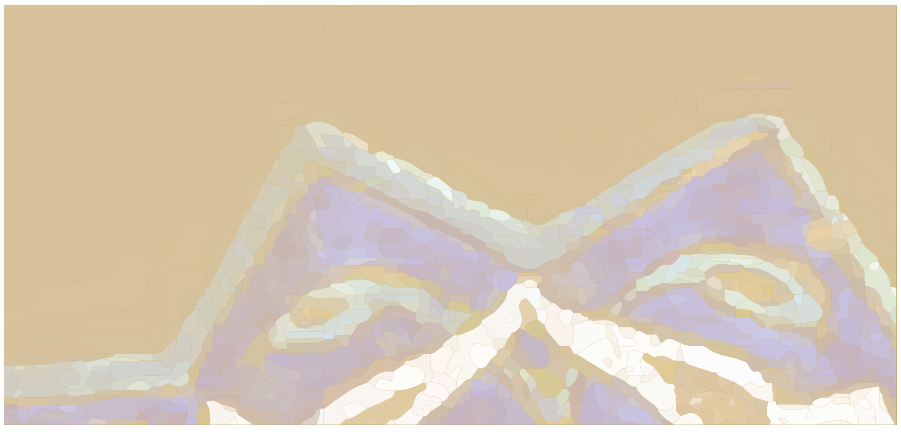

La Sunna du Prophète (sawas) Entre l'approbation et l'établissement Les questions du fiqh comme exemple

Cette recherche est soumise au logiciel "Turnitin"
Sources et références de style " Chicago"

Asst. Prof. Dr. Muhammad Nathim Muhammad al-Mufraji

Irak / Université de Karbala/ la faculté des sciences islamiques
mohammed.n@uokerbala.edu.iq

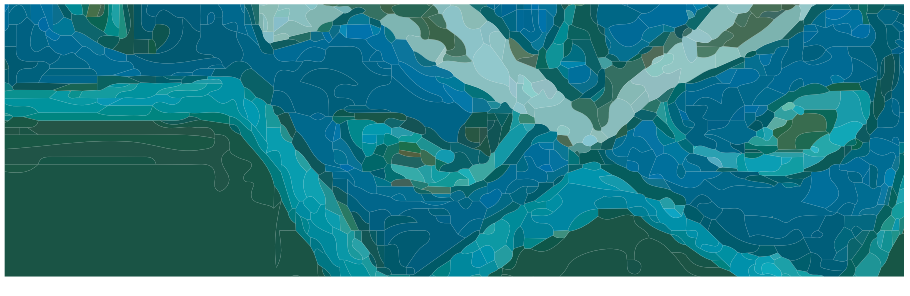

L'essentiel

La Charia islamique est la dernière des religions islamiques qui s'est exprimée par la langue arabe. L'homme, avant l'avènement de l'Islam, était, soit l›adepte de l›une des religions, soit qu'il vécut au sein d'une société sur laquelle domina les traditions et les coutumes sociales qui géraient ses affaires privées et sociales, ainsi que les jugements et les lois que comportaient ces traditions et coutumes.

Quelques-uns de ces jugements furent outranciers comme la question de l'usure, les relations illégitimes et le fait d'enterrer les femmes vivantes et d'autres encore. Quelques autres n'ont pas posé de problème au niveau légitime comme la question d'achat-vente, le mariage, en son sens général, punir ceux qui commettent le crime de meurtre et le fait de recevoir le prix du sang du meurtre.

Nous voyons donc que la Charia qui a dicté les jugements et les lois islamiques a commencé par l'individu, en passant par le foyer, et enfin, la société. Elle a aussi réorganisé ces jugements et lois en deux directions : soit qu'elle les a réprouvés, en promulguant de nouvelles lois qui répondent aux objectifs sublimes de la Charia, soit qu'elle a approuvé ces jugements, en mettant des conditions pour cette acceptation, et par le fait d'envoyer le Prophète (sawas) comme le dernier (sawas) qui ne dit rien que par ce qu'il a reçu de la révélation. L'idée de choisir le sujet de cette recherche m'est venue suite à l'importance de ce sujet, afin de connaître les actes et les jugements de fondement et qui ont été approuvés par la Charia, par le Prophète (sawas) ou, à vrai dire, par l'Imam infaillible (as).

les mots clés:La Sunna du Prophète Muhammad (que Dieu le bénisse ainsi que sa famille), signature, fondement, questions de jurisprudence

Préface

Les louages appartiennent à Allah, et que les salutations soient sur Muhammad, ainsi que sur les gens purifiés de sa maison, ainsi que ceux qui l'ont suivi en bonne voie jusqu'au jour du jugement.

Ci- après ….

Il n'y a aucun doute que la Charia islamique est la dernière des religions islamiques qui s'est exprimée par la langue arabe. L'homme, avant l'avènement de l'Islam, était, soit l'adepte de l'une des religions, soit qu'il vécut au sein d'une société sur laquelle domina les traditions et les coutumes sociales qui géraient ses affaires privées et sociales, ainsi que les jugements et les lois que comportent ces traditions et coutumes.

Quelques-uns de ces jugements furent outranciers comme la question de l'usure, les relations illégitimes et le fait d'enterrer les femmes vivantes et d'autres encore. Quelques autres n'ont pas posé de problème au niveau légitime comme la question d'achat-vente, le mariage en son sens général, punir ceux qui commettent le crime de meurtre et le fait de recevoir le prix du sang du meurtre.

Nous voyons donc que la Charia qui a dicté les jugements et les lois islamiques a commencé par l'individu, en passant par le foyer, et enfin, la société. Elle a aussi réorganisé ces jugements et lois en deux directions : soit qu'elle les a réprouvés, en promulguant des lois qui répondent aux objectifs sublimes de la Charia, soit qu'elle a approuvé ces jugements, en mettant des conditions pour cette acceptation, et par le fait d'envoyer le Prophète (sawas) comme le dernier (sawas) qui ne dit rien que par ce qu'il a reçu de la révélation. L'idée de choisir le sujet de cette recherche m'est venue suite à l'importance de ce sujet, afin de connaître les actes et les jugements de fondement et qui ont été approuvés par la Charia, par le Prophète (sawas) ou, à vrai dire, par l'Imam infaillible (as).

Cette recherche comporte 3 parties. Une préface, une conclusion, et une liste des références et des sources. La première partie est sous le titre : l'explication du titre selon la langue et l'usage. La deuxième est sous le litre : le contraste entre l'établissement et l'approbation. La troisième est sous le titre : l'aspect de base aux lois dans le cadre de l'établissement et l'approbation. La quatrième est sous le titre : les applications de jurisprudence pour l'établissement et l'approbation.

Nous ne prétendons guère d'être en perfection pour s'informer de toute la recherche , car la seule perfection appartient à Allah, lui Seule, mais nous avons abordé les questions importantes pour que le titre s'accorde avec son explication.

Que les louanges appartiennent à Allah

La première recherche : l'explication du titre selon la langue et en terminologie

Premièrement : le mot "Sunna" en langue arabe : l'étymologie de ce mot vient de la race linguistique "Sãn"**,** ce qui signifie le déroulement d'une chose en aisément. De ce terme, le mot "Sira " a été dérivé. On dit : " Sunnat al-Rassoul (sawas), c'est-à-dire la Sira"[1].

On dit en arabe : "San Sunna", c'est-à-dire la manière à suivre. On dit : "cet homme a suivi une sunna. Il s'est établi sur une méthode" .[2]

On dit : " va-t'en sur tes sunnas " c'est-à-dire sur la direction que il a prise. Le vent vient en sunn, c'est-à-dire, sur la même manière. La sunna signifie Sira. [3]

De ce qui précède, il s'avère que le mot "sunna" a un sens plus large, ce qui signifie la manière que nous pouvons suivre. Ici il se réfère à ce que le Prophète (sawas) a dicté, ainsi que la Sira que les musulman ont suivie.

La sunna en terminologie : c'est les œuvres que le Prophète (sawas) et les imam infaillibles ont accomplies et qui ont été rapportées d'eux, soit de parole, d'action ou de faits qu'ils (as) ont agréés . [4]

Parfois le public a étendu le cycle de cet usage en disant : « tout ce qui a été rapporté de la part du Prophète (sawas), que ce soit de parole, d'action, de fait qu'il agréa, de qualité physique ou morale, de Sira, avant la révélation ou après , que tout cela a été indiqué par un jugement légitime ou non » [5]

Et parfois ils ont restreint cet usage en disant : « tout ce qui provient de la part du Prophète (sawas), de parole, d'action ou de fait qu'il agréa. Al-Shawkani l'a restreint en disant : à condition que tout cela ne soit pas cité dans le Coran »[6]

Une autre restriction a été ajoutée. Le public a ajouté, dans la Sunna, tout ce qui a été procédé de la part des Sahaba, alors que les Imamites, après que l'infaillibilité a été approuvée pour le Prophète (sawas) et les gens de sa maison (as), l'ont défini en disant que tout ce qui procéda, de la part de l'infaillible, fait partie de la Sunna[7].

Deuxièmement : l'approbation en langue

De la race "Madha", les trois lettres " mim, dhad et la dernière lettre voyelle. Ce qui réfère à qu'une affaire a été conclue [8].

On dit : « "Madha al-Shi' ", c'est-à-dire la chose est conclue. Au sujet d'une affaire, on dit "Madha", c'est-à-dire l'affaire a été conclue »[9]. On dit aussi : « la conclusion d'une affaire : une affaire a été terminée. J'ai conclu ma vente, c'est-à-dire, je l'ai terminée » [10]

L'approbation en terminologie :

Ce sont les questions que le public et les hommes dotés de raison voient courantes et approuvées, comme la propriété, le mariage , l'esclavagisme, la liberté, et ses questions pareilles qui sont gérées par un contrat et par l'acceptation. Toutes ces questions ont été reconnues chez les gens avant l'avènement de la Charia, elles représentent le centre autour duquel tournent leur système de vie et que la Charia a tout approuvé.[11]

Aucune controverse n'a pas été constatée entre les fuqahas, lorsqu'ils ont voulu accorder une définition à ce mot "Imdha". Par contre ils étaient unanimes sur le même sens linguistique. Ils l'ont donc défini comme suit : la conclusion d'une vente signifie l'acceptation du contrat. [12]

Elle peut comprendre d'autres mots comme : l'exécution, l'autorisation. On dit aussi que les contrats, par leurs propres titres, comme la vente, le fait de louer, le mariage, le pacte de paix et d'autres qui sont à la même manière, existent pour qu'ils soient approuvés, ce qui signifie que le fait de les accorder l'approbation légitime se base sur son existence. Allah dit, en guise d'exemple, : « Allah a rendu légitime la vente », si une chose existe et que le titre de vente lui a été accordée, cette chose est approuvée d›une manière légitime.[13]

Troisièmement : l'établissement en langue

Ce mot vient de la race "AS", qui indique sur l'origine et que la chose est bien basée. "As" est la base de la construction. On dit : c'est une bonne construction. Au pluriel, on dit : Assas[14].

L'établissement est défini qu'il représente, chez les fuqahas, les questions légitimes de fondement : elles sont celles qui n'ont pas de matière ou d'existence à l'extérieur, comme les lois de "khums"[15].

A la lumière de cette définition, nous pouvons dire que la Charia a établi les lois pour les choses qui n'ont pas d'existence extérieure, même que les fuqahas leur ont accordé une consi-

dération comme la prière et le jeûne.

La deuxième recherche : la similarité entre l'établissement et l'approbation

Il est d'aucun doute qu'il existe une similarité entre l'établissement et l›approbation dans la majorité des questions. De la même manière que la Charia a établi les lois légitimes, elle a approuvé beaucoup de lois qui ont déjà existé parmi les gens. Nous allons les aborder en plusieurs cas :

Premièrement : les portées de l'établissement légitime et l'approbation

1- **l'établissement légitime et approuvé dans les lois islamiques :**

Le fait que les cinq actes ; l'acte obligatoire, l'acte privé, l'acte conseillé, l'acte déconseillé et l'acte permis, est établi , depuis le début, par la Charia, ne pose aucun problème. Ils sont donc des actes de base [16]. Autrement dit, la Charia a commencé de les établir selon la loi divine légitime, on les appelle donc ‹›lois préliminaires ".[17]

Face aux lois légitimes de base, il y a les jugements positifs comme celui de la propriété, celui du mariage, celui de la santé et celui édicté contre la corruption.

Face à ces lois légitimes de base ,il y a des lois positives promulguées comme celle de la propriété, celle du mariage, celle de la santé et celle pour combattre contre la corruption. Quelques jurisconsultes ont déclaré que ces lois sont approuvées, à condition de prendre en considération les mêmes lois.

Alors que si nous prenons en considération les sujets de ces lois, parfois elles sont approuvées, parfois elles sont de base, car les lois seront modifiées selon leurs sujets auxquels elles suivent.

La propriété, par exemple, et en soi-même, est conçue comme approuvée, mais lorsque le fait que l'homme démuni ou celui descendant du Prophète(sawas) serait son sujet, elle devient celle de base, car ce fait n'est pas d'existence extérieure chez les fouqahas, contrairement au fait que la propriété soit un sujet de vente, dans ce cas-ci, la propriété serait un acte approuvé.[18]

2-**L'établissement légitime et approuvé concernant les questions qui ont une essence.**

L'établissement est considéré comme l'une des questions qui ont une vérité et une universalité. Quelques-unes de ces questions se rapportent au jugement que l'homme doit accomplir comme une charge. D'autres se rapportent au jugement positif comme celui précité. D'autres encore qui se rapportent aux nouvelles questions comme la prière, le jeûne et le pèlerinage, n'ont pas d'existence réelle, jusqu'à ce que la Charia les a imposé comme devoir à accomplir, ils sont devenu donc des lois de base, ce qui ne signifie pas que toutes les questions sont d'existence nouvelle. [19]

3- **L'établissement légitime et approuvé concernant les preuves**:

Parfois nous voyons que la Charia attribue à la preuve légitime le sens d'un argument, sans que cela soit lié aux œuvres des hommes dotés de raison. Parfois nous voyons que ce même fait est lié à leurs œuvres.

Le premier fait est appelé la preuve de base comme "assalat al-tahara" - on accorde la pureté apparente à toute chose lorsque nous doutons de l'impureté de cette chose-ci, et " Istishab", un principe qui permet au jurisconsulte de ne pas invalider sa grande certitude qui précède le doute, comme règle de culte et non une preuve raisonnable, la nouvelle transmise par un homme juste [20].

Le deuxième est appelé la preuve approuvée comme les contrats que le public accomplit, lesquels ont été établis par la raison et que la Charia les a approuvés comme la vente et la preuve argumentative.[21]

Deuxièmement : le fait de distinguer les jugements entre l'établissement et l'approbation

Il n'y a aucun doute qu'il existe des cas de jugements qui mettent en équivoque la question de l'établissement et celle de l'approbation. Les Ulémas ont donc mis une norme pour distinguer entre les deux. Cette norme s'établit sur le fait que les deux ont déjà eu une trace(existence extérieure) ou non.

Parmi ces cas :

1**-les lois de précédentes Charias .**

Parmi les questions que les ulémas ont abordées dans leurs recherches, les lois qui existent dans les précédentes Charias. Ces lois sont-elles celles de base ou approuvées ? Et quelle était donc la partie qui se rapportait à notre religion islamique ? Est-ce que nous œuvrons selon le principe de "Istishab", ou elles ont été abrogées, ce qui signifie donc qu'elle n'ont plus d'effet ? En fait certains disent que ces lois sont des vérités dans leurs sens légitimes. Al-Haeri dit : « Il me parait évident que la majorité de ces notions étaient des vérités dans leur sens légitime dans les anciennes Charias, comme la prière, le jeûne, la Zakat et le pèlerinage, car leurs vérités extérieures sont constatées, et comme l'indique le Coran sur la bouche du Prophète 'Issa Ibn Maryam (as) : « Il m'a recommandé de faire la prière et de s'acquitter de la Zakat tant que je suis en vie », et Sa parole à Ibrahim (as) : « Fait l'appel pour accomplir le pèlerinage », et Sa parole (que Son nom soit bénie) : « le jeûne a été dicté sur vous comme il avait été dicté sur ceux qui vous ont précédés», et d'autres encore.

Si nous constatons que l'existence de ces notions a été dictée dans les anciennes Charias, nous pouvons dire que ce sont des vérités dans la langue des arabes à l'époque qui précède le fait d'adopter ces religions. [22]

Certains se sont permis de dire que ces lois seraient approuvées selon l'indication linguistique, qu'elles soient approuvées(conclues) ou celles de base.

Al-Sayyad al-Khoei a dit : « la majorité des notions qui existent dans les anciennes religions

comme le pèlerinage qui exista dans la période de Ibrahim al-Khalil (as), mais elles furent signalées par d'autres mots. Le mot "Salat", alors qu'il existait dans l'évangile de "Bernaba", son indice linguistique est autre que celle en usage dans la période de notre Prophète (sawas), car la prière du Messie ne fut composée que des invocations. Les mots utilisés dans les anciennes Charias ne signalent point aux sens légitimes, et les sens qui existaient dans les anciennes Charias ne furent pas appelés par ces mots, donc le fait de les confirmer dans les anciennes Charias ne serait pas une contrainte afin de confirmer la vérité légitimes) (23)

Nous pouvons adopter cette parole : « entre ces deux paroles, un intérêt est constaté. Les mots, accordés par la Charia et sans dénotation extérieure, sont pris par leur sens légitime, car leur usage est confirmé, et par leur sens linguistique lorsque leur usage n'est pas confirmé» (24)

2- **Les coutumes (sunn) qui existaient à la période de Jahilaya (ignorance)**

La Charia a approuvé ce que AbdulMutalib a dicté dans la période de Jahilaya. Ce qui confirme cette parole, ce qui a été rapporté de l'Imam al-Ridha (as), de ses pères (as), de la part d'une recommandation du Prophète (sawas) à l'Imam Ali (as) : « AbdulMutalib avait cinq coutumes dont l'Islam a approuvé l'usage : il a interdit que les fils se marient des femmes de leurs pères, le prix du sang du meurtre a été édicté par 100 chameaux, il accomplissait 7 fois les Circumambulations autour de la Kaaba, il a donné la part du Khum d'un trésor et il a appelé le puits "Zamzam ", lorsqu'il le creusa pour donner à boire les pèlerins » (25)

Ce fait signifie que Allah a approuvé ces actes et leur continuité (26)

3- Ce que le Prophète (sawas) a dicté en légitimité

il est évident que Allah est le législateur des lois. Mais il existe des questions auxquelles le Prophète (sawas) a accordé la légitimité. Parmi elles, nous trouvons l›ajout de deux dernières Rakats dans la prière (27), et l'interdiction de boire tout boisson qui rend l'homme ivre. (28). Cet acte signifie approuver ce que le Prophète (sawas) a dicté. Dans ce verset coranique : « Prenez ce que le Messager vous donne ; et ce qu'il vous interdit : abstenez-vous en; » (29). Allah soutenu le Prophète (sawas) par le Saint Esprit. Il ne commit aucun péché qui se provient de la hantise de Satan. Allah l'a éduqué et l'a honoré par les bonnes mœurs qui sont justes. Il a dicté que dans chaque prière, il y a deux Rakats, c'est à dire dix Rakats par jour. Puis le Prophète (sawas) ajouté deux Rakats dans les prières de Dhuhr, Asr et de Isha, et qu'il n'est pas permis de les quitter que dans le cas de voyage.

Aussi il a ajouté une Rakat pour la prière de Maghrib, et qu'il n'est pas permis de la quitter, soit dans le cas de sédentarité ou de voyage. Allah a autorisé que, toutes ces Rakats ajoutées par le Prophète (sawas), seraient approuvées. Puis le Prophète (sawas) a dicté les "Nawafil", qui sont au nombre de 34, donc, avec les prières imposées, le nombre est 51 Rakats.

Au cours de l'année, Allah a imposé le jeûne du mois de Ramadan. Le Prophète a dicté le jeûne des mois de Cha'aban et trois jours de chaque mois, qui sont tous approuvés par Allah.

Allah a interdit de boire le vin. Le Prophète (sawas) a interdit de boire tout boisson qui rend l'homme en état d'ivresse.

Le Prophète (sawas) a ordonné que l'accomplissement de certaines choses fut déconseillé, sans les interdire, puis il a permis de les accomplir, ce qui devint plus tard un devoir.

Ce que le Prophète (sawas) a ordonné de faire ou de ne pas faire se confirma aux ordres d'Allah. Les serviteurs d'Allah sont donc ordonné de se mettre au Prophète(sawas), comme ils sont ordonnés à se mettre à Allah. (30)

La troisième recherche : le caractère de fondement concernant les lois de base et celles approuvées

Nous avons déjà cité que les deux mots (l'établissement et l'approbation) sont relatifs aux actes légitimes, qu'ils soient ceux de charge ou ceux positifs. Partant de cela, les Ulémas de la science des fondements étaient en controverses au sujet de l'établissement et de l'approbation, par deux aspects et par deux demandes suivantes :

La première demande : l'établissement et l'approbation entre les actes divins et ceux instructifs

Nous voyons souvent que les Ulémas accordent l'appellation des " actes divins ou instructifs " sur les actes. Il est bien connu que l'établissement et l'approbation se rapportent aux actes légitimes en ses deux parties : ceux de charge comme l'acte obligatoire et celui privé, ou ceux positifs comme la cause et la condition.

Les ulémas ont défini les actes divins comme suit : (cet acte est formé pour qu'il soit un motif pour obéir aux ordres, et pour qu'il soit aussi un acte d'interdiction) (31)

Ils ont aussi défini les actes instructifs comme suit : « des actes qui se rapportent à une partie des actes qui portent un ordre ou une interdiction.» (32)

La différence entre les ordres divins et ceux instructifs est que, pour les premiers, celui qui les accomplit mérite une rétribution, et il encourt un châtiment au cas où il les contredit, alors que pour ceux instructifs, celui qui les accomplit ne mérite pas la rétribution, et lorsqu'il les contredit n'encourt pas de châtiment.

Le mot "instruction" a été largement cité dans les propos des fuqahas et des savants de la science de fondement (33). Près de ce sens, al-Sayyed al-Hakim a éclairci la différence entre les deux.(34)

En guise d'exemple, quelques versets qui portent un jugement ont signalé le fait de juger la raison, comme dans ce verset : « Et Obéissez à Allah et au Messager, afin qu'il vous soit fait miséricorde! »(35).

Le fait d'obéir et celui de ne pas commettre le péché proviennent du jugement pratique de la raison. Le verset précédent et d'autres qui sont sur la même voie le montre bien, et ce n'est pas un ordre divin. Ce qui l'indique, soit une évidence qui existe dans le contexte, soit une preuve de raison que les savants de la science de fondement ont avancée, car il est impossible

qu'un ordre divin apparaît dans ce type de versets.

Face à ce type-là, il existe les versets qui portent un ordre divin dictant un ordre, une interdiction ou une législation divine. (36)

En s'appuyant sur ce qui précède, les Ulémas disent, afin de diviser les versets des actes qui se rapportent aux questions de fiqh, que les versets des ordres divins sont divisés ainsi à deux types : des versets des actes de base et des versets des actes approuvés.

Le premier type dicte un ordre d'une manière indépendante, comme Allah dit dans ce verset : « accomplissez la Salat » . Le deuxième type approuve un ordre, comme le reconnaissent les hommes dotés de raison, comme dans ce verset : « Ô ceux qui ont cru! Remplissez fidèlement vos engagements. ».

Cette division à des actes de base se fonde sur la preuve, tandis que les actes instructifs se fondent sur le fait qu'il ont une essence (37)

La quatrième recherche : les applications de fiqh pour l'établissement et l'approbation

Les Ulémas ont beaucoup mentionné des applications de fiqh pour l'établissement et l'approbation. Nous allons les montrer en deux demandes :

La première demande : les applications de fiqh pour l'établissement

Premièrement : question : « si le don était invalide, la vente, en tout cas, est acceptée ».

" en tout cas " signifie que le don a été octroyé à l'une de ses parentés ou à une autre personne qui n'appartient pas à cette parenté, qu'il soit compensé ou non. Il se peut que cet acte soit généralisé, c'est-à-dire, lorsque l'invalidation du don est constatée.(38)

Deuxièmement : question : (l'expiation n'est pas répétée si le serment est répété, même que l'intention est confirmée ou non, même que l'intention dans le deuxième serment n'est pas le même du premier, à condition que cela se passe en même temps)

(le fait que l'expiation n'est pas répétée si le serment est répété ne pose aucun problème, si la personne veut confirmer son serment) (39)

Troisièmement : question : (l'impureté ne touche l'eau que dans le fait qu'un animal, dont le sang n'écoule pas lorsqu'il est égorgé, y tombe. L'animal qui tombe dans l'eau et dont le sang n'écoule pas lorsqu'il est égorgé, il est possible d'utiliser cette eau, voire d'en faire l'ablution.)

Cela veut dire que les animaux morts dont le sang ne sort pas lorsqu'ils sont égorgés, comme les sauterelles et les guêpes, et qui tombent dans l'eau, ne touche pas d'impureté cette eau, même s'ils sont morts dans l'eau elle-même, à l›exception des animaux desquels sort le sang lorsqu'ils sont égorgés,. (40)

Quatrièmement : question (ne pas avancer l'heure du pèlerinage)

Il n'est pas permis aux gens d'avancer à faire le "Ihram" , pour le pèlerinage, avant le lieu, appelé "miqat". Ce acte est illégitime.(41)

Cinquièmement : si une femme présente une preuve (le témoignage de deux hommes réputés de justice) qu'elle a conclut deux contrats de mariage avec un homme, que la dot soit

égale ou non dans les deux contrats. L'époux, le défendeur, réclame que ces deux actes sont recopiés, c'est-à-dire, un seul contrat qui a été conclu et non deux contrats séparés. Lorsque la femme dément ce que son mari dit, sa parole est avancée, car elle détient l'originalité de la vérité et l'effet qu'impacte sa parole sur les contrats. (42)

Sixièmement : question : (si quelqu'un fait un vœu de jeûner douze mois. Le mois de Ramadhan, les jours de la menstruation, les jours de deux fêtes et les jours de "tachriq" sont exemptés de ce vœu. Il faut donc jeûner des jours pareils pour les compenser. (43)

Septièmement : ce que nous voulons dire de "Istita'a" (pouvoir) dans le pélerinage, est la nourriture et la monture, lorsque la personne n'est pas considérée parmi les habitants de la Mecque ni y réside, comme rapporté dans les livres ; al-Nassirayat, al-khilaf, al-ghanaya, al-muntaha, al-tathkira, al-sara'ir.

Cela faisait l'unanimité des musulmans à l'exception de Malik. (44)

La deuxième demande : les application de fiqh concernant l'approbation

Beaucoup de questions ont été approuvées par la Charia. La majorité de ces questions sont basées sur ce que les hommes dotés de raison ont établi. Parmi ces applications :

Premièrement : la Charia a approuvé les contrats comme la vente et d'autres qui sont conclus à l'amiable (45). Allah dit : « Allah a rendu légitime la vente »(46).

Allah dit aussi : « Ô ceux qui ont cru ! Remplissez fidèlement vos engagements. » (47)

Deuxièmement : la Charia a approuvé la règle qui est rapportée de la part du Prophète (sawas) : « les gens ont l'autorité sur leurs argents »(48) .

Cette autorité a été approuvée par la Charia. (49)

Troisièmement : La Charia a approuvé la règle de "faragh" qui dispose que le doute n'est pas pris en considération lorsque tu termines un acte, comme tu doutes de ta prière après que tu l'accomplisse. Ce doute est insignifiant. (50)

Al-Sayyed al-Khoei a dit : « cette règle n'est pas dictée par la Charia, mais c'est ce que les hommes dotés de raison approuvent de ne pas s'intéresser au doute lorsque tu termines ton acte ».(51)

Quatrièmement : la Charia a approuvé ce que l'homme possède dans la possession de sa main, et les suites qui suivent cette possession. A ce sujet, le vérificateur al-Na'ini a dit : « Lorsque la charia s'est exprimée de cette possession, elle a voulu approuver ce que les gens œuvrent à ce propos »(52)

Cinquièmement : La Charia a accordé aux actes des hommes doté de raison la légitimité d'acquérir les choses qui tombent sous leur possession, comme la possession des choses antiquaires et d'autres. (53)

Sixièmement : La Charia a approuvé ce que les hommes de raison ont conclu à propos des conditions des contractants dans les contrats. De même pour la nouvelle transmise par une personne juste, en lui nous pouvons avoir confiance. (54).

La conclusion :

Les louanges appartiennent à Allah, et que les salutations soient sur Muhammad et les gens de sa noble maison.

Après que nous avons abordé la question de la Sunna d'établissement et d'approbation, la recherche a déduit les conséquences suivantes :

1-La sunna que le Prophète (sawas) dicta a été divisée entre l'établissement et l'approbation. La Charia a approuvé les actes pour lesquels les hommes de raison étaient unanimes, à condition que cela ne contredise les lois légitimes et qu'ils apportent un intérêt pour l'individu et pour la société, à part de ça, la Charia ne les approuve pas. La Charia a établi, pour les instructions islamique, des lois relatives à elles.

2-Allah a accordé à son Prophète (sawas) la légitimité d'approuver les lois.

3-Parfois, et dans les questions de fiqh, il faut revenir à la preuve légitime. Cette dernière se divise en deux : soit une preuve d'établissement, soit une preuve d'approbation.

4-Un fort lien existe entre la preuve divine et celle instructive. Le critère est que lorsque l'homme chargé n'accomplit pas l'œuvre qu'il doit accomplir, il sera puni, et lorsqu'il l'accomplit il mérite la rétribution. Dans la preuve instructive, l'homme ne sera pas puni lorsqu'il n'accomplit pas l'œuvre, et il sera récompensé lorsqu'il l'accomplit.

5-L'établissemnt est fondé sur ce que la Charia veut, alors que l'approbation est fondé sur une œuvre que les gens et les hommes dotés de raison accomplissaient, et que la Charia l'approuve selon des considérations relatives à l'intérêt de l'individu et la société.

Notes:

1) Ibn Faris : Mu'jam Maqa'iys al-lugha 3/ 60, race (SUN).
2) Ibn al-Sukit al-Ahwazi, Tartib aslah al-Mantiq, 204, race (SAN).
3) al-Jawhari : al-sihah 5/ 2139, race (sunn).
4)al-Majlissi : malaz al-Akhiyar fi fahm tahthib al-akhbar, 1/ 20.
5) Sulayman bin Khalaf al-Bachi al-Maleki : al-Jarh wal Ta'dil, 1/ 14.
6)Ibn Abidin, Hashiyat rad al-muhtar, 1/ 111.
7) Muhammad Taki al-Hakim, la Sunna fi al-Charia al-Islamiya, 8.
8) Ibn Faris : Mu'jam Maqa'iys al-lugha 5/ 331, race (madha).
9) al-Jawhari : al-sihah 6/ 2493, race (madha).
10)al-Zubaydi, ttaj al-Arous, 20/ 190 ,race (madha).
11) Fawa'id al-Oussul,ifadat al-Mirza al-Na'ini, 4 / 386.
12) Ahmed Fatih Allah, Mu'jam alfath al-fiqh al-Ja'afari, 73.
13) Al-Mustafawi, Ma'tt qa'ida fiqhaya, 47.
14) Ibn Faris : Mu'jam Maqa'iys al-lugha, 1/ 14, al-Khalil ibn ahmed al-Farahidi : al-ayan 7/ 334 –As).
15)Al-Kadhimi, Fawa'id al-Ussul, témoignages de Mirza al-Na'ini, 4/ 386
16)Idem.
17) voir : Muhsin al-Hakim, haqa'ik al-Ussoul, 2/140.
18) Voir ; al-Sayyed al-Khoei : ajwad al-taqrirat 4/75.
19) Fawa'id al-Oussul,ifadat al-Mirza al-Na'ini, 4/386.
20) Voir , Ali al-Mishkini, Istilahat al-Ussul, 70 ; al-Haeiri, mabahith al-Ussul, 4/ 465-466.
21) Voir , Ali al-Mishkini, Istilahat al-Ussul, 70.
22) al-Fussul al-gharawaya fi al-Ussul al-Fiqhaya 43 .
23) Ajwad al-Takrirat 1 / 34
24) AbdulKerim al-Haeiri, durr al-Fawa'id 1/ 46
25) al-Hurr al-Amili, Wasa'il al-Shia, 3 / 346
26)voir, Al al-Kerimi : nitaj al-Afkar, 224.
27)voir, al-Sadouq , ill al-Chara'a, 1 / 261.
28) al-Hurr al-Amili, Wasa'il al-Shia, 25 / 332.
29) sourate al-Hashr, 7.
30) al-Majlissi, rawdat al-mutaquin fi sharh man la ihdhuruh al-faqih, 2 / 21.
31) Hussayn al-Kerimi, al-aql wal bulugh ind al-Imamiya, 125.
32) Muhammad Ali al-Ansari, al-mawsu'a al-fiqhaya al-muaysara, 2 / 103.
33)Idem.
34)voir, al-muhkam fi Ussul al-Fiqh, 1/ 38, 39.
35) sourate al-Hajj, 78.
36) l'association de l'Encyclopédie du fiqh islamique, l'encyclopédie du fiqh islamique selon le dogme de Ahl ul Bayt (as) 2 / 39, 40.
37)Idem, 2 /40.
38) al-Shahid al-thani, hashayatt shra'i al-Islam, 538.
39) al-Shahid al-thani, massalik al-Ifham, 10 / 168.
40)al-Cheikh al-Baha'i al-Amili, al-hashiya ala kitab man la yahdhorah al-faqih, 71 .
41)Al-Majlissi, malaz al-akhayar fi fahm tahthib al-akhbar, 7/ 268.
42)al-fadhil al-hindi, kashf al-litham, 7/ 483.
43)Idem.
44) Ali al-Tabataba'i, riyad al-massa'il, 6 / 33, 34.
45) al-Khawansari, munayat al-talib, 1/97.
46) sourate la vache, 275.
47) souaret la table, 1.

48) Ibn abi jumhur al-ihssa'i, a'wali' al-l'ali'a, 1/222.
49) voir, Muhammad Ali al-Tawhidi, musbah al-faqaha, 2 /5.
50) Al-Mustafawi, Ma'tt qa'ida fiqhaya, 187.
51) Murtadha al-Burujardi, mustanad al-aur'wa al-Withqa, 6/309.
52) Fawa'id al-Ussoul, 4/ 603.
53) voir, Nasser Makarim al-Shirazi, al-kawa'id al-fiqhaya, 2/ 134 ; Muhammad Ali al-Tawhidi, musbah al-faqaha, 5 / 138.
54) Murtadha al-Burujardi, mustanad al-aur'wa al-Withqa, 5/ 439-440.

Sources et références de style «Chicago»

La bibliographie:

Le noble Coran

1) Ibn Abidin, Mohammad Amin ibn Omer Ibn Abdulaziz al-Dimashqi (date de décès 1252 H).(1415-1995) Hashiayat rad al-muhtar al'a al-dirr al-mukhtar sharh tanwir al-absar. Sous la supervision du centre des études et recherches. Nouvelle édition. Dar al-fikr pour l'imprimerie et la publication. Beyrouth. Liban.

2) Ibn Faris, Abu al-Hussayn Ahmed Ibn Zakaraya (date de décès 395 H).(141à-1990). Mu'ajam maqaiys al-lugha. Réalisation : Abdul Salam Mohammad Haroun. Première édition. Maison d'éditions al-Dar al-Islamiya. Beyrouth. Liban.

3)Al-Ihssa'i, Muhammad Ibn Ali, connu sous le nom d'Abi Jumhour, (date de décès 880 H).(1403). Al-la'l'a al-aziziya fi al-ahadith al-dinaya. Vérification : Mujtaba al-Iraki. Présentation : Shihab al-Din al-Najafi al-Mar'ashi. Première édition. L'imprimerie Sayyed al-Shuhada. Qom. Iran.

4)Al-Asfahani, cheikh Muhammad Hussayn ibn abdulRahim, (date de décès 1254 H).(1404). Al-Fussul al-gharawiya fi al-Ussul al-Fiqhiya. L'imprimerie Namuna. Dar Ahaya al-Ulum al-Islamiaya. Qom. Iran.

5)Al-Ansari, Muhammad Ali. (1415). Al-mawsu'a al-fiqhiya al-muaysara. Editions Baqeri. Première édition. Le complexe de la pensée islamique. Qom. Iran.

6)Al-Awazi, Ibn al-Sikit (date de décès 244 H).(1412). Tartib aslah al-Mantiq. Vérification et présentation : cheikh Muhammad Hassan Baka'i. L'association de la publication au saint Mausolée de l'Imam al-Ridha (as). Première édition. Le complexe des recherches islamiques. Machhad. Iran.

7)Al-Baji, Sulayman ibn Khalaf Ibn Sa'ad Ibn Ayoub al-Maleki (date de décès 474 H). Al-Ta'dil wal jarah liman kharaj an' hu al-Bukhari, fi al-jami' al-sahih. Vérification : Ahmed al-Bazar. L'imprimerie : le ministère des biens déposés et des affaires islamiques. Marrakech. La publication du ministère des biens déposés et des affaires islamiques. Marrakech.

8) Al-Baha'i, cheikh Baha al-Din Mohammad Ibn al-Hassan Ibn AbdulSamad al-Harithi al-Hamadani al-Amili al-Jub'ai, connu sous le nom de (Baha'i) (date de décès 1031 H). (1424 -1382-2003)
Al-hashiya ala kitab man la yahdhorah al-faqih. vérification : Faris Hassoun Kerim. Editions Satara. La publication : la librairie de ayatollah al-Mar'ash al-Najafi. Première édition. Qom. Iran.

9)Al-Jawhari, Abu Nasser Isma'il Ibn Hamad al-Farabi, (date de décès 398 H). (1426-2005). Al-Sihah (taj al-lugha wa sihah al-arabiya). Quatrième édition. Dar ahya al-turath al-arabi. Beyrouth. Liban.

10) Al-Haeiri, Sayyed Kadhim . (1402).1407).
Mabahith al-Ussoul (rapports de la recherche de Sayyed Mohammad Baqer al-Sadr). Première édition. L'Imprimerie de la publication et du Média islamique. Qom. Iran.

11)Al-Haeiri, cheikh abdulKerim, (date de décès 1355 H).
Durr al-Fawa'id. Vérification : cheikh Muhammad Mu'amin al-Qomi. Cinquième édition. L'imprimerie et la publication de l'association al-Nashr, attaché au groupe al-mudarissin. Qom. Iran.

12)Al-Hur al-Amili, cheik Muhammad ibn al-Hassan (date de décès 1104 H)(1403-1983).
Wasa'il al-Shia ila tahsil massa'il al-chari'a al-islamiya. Vérification : Abdul Rahim al-Shirazi. Cinquième édition. Dar ahiya al-turath al-arabi. Beyrouth. Liban.

13)Al-Hakim, al-Sayyed Mohsin (date de décès 1390 H).(1408).
Haqa'ik al-Ussoul. Cinquième édition. Editions al-Ghadir. Qom. Iran.

14) Al-Hakim, al-Sayyed Muhammad Saïd (contemporain). (1414 H).
al-Muhkam fi Ussoul al-Fiqh. Première édition. Editions Jawid. Publication de l'association al-Manar.

15) Al-Hakim, Muhammad Taki (date de décès 1423 H).
Al-sunna fil-chariya al-islamiya.

16) Al-Khurassani, Muhammad Ali al-Kadhimi (date de décès 1365 H).(1404). Fawa'id al-Ussoul. Commenté par Dhiya al-Din al-Iraki. Editions al-nashr al-Islami. Qom. Iran.

17)Al-Khawansari, al-Sayyed Mussa ibn Muhammad al-Najafi (date de décès 1363 H). (1418).
Munayat al-talib fi sharh al-makassib. Expliqué par Mirza Mohammad Hussayn Al-Na'ini. Editions al-nashr al-Islami. Qom. Iran.

18)Al-Khoei, abu al-Qassim al-Mussawi, , (date de décès 1411 H).
Misbah al-faqaha. Ecrit par Mohammad Ali al-Tawhidi. Première édition. Editions al-almiya. La publication de la librairie al-Dawri. Qom. Iran.

19)Al-Khoei, al-Sayyed abu al-Qassim (date de décès 1413 H).
Ajwad al-Taqrirat. Expliqué par Mirza Mohammad Hussayn Al-Na'ini. Vérification : Muhammad Baqeri.

Editions : l'association de Sahib al-Amr.
20) Al-Khoei, al-Sayyed abu al-Qassim (date de décès 1413 H).
Mustanad al-Urwa al-Withqa. Ecrit par : Murtadha al-Burujardi. Editions : madrasa dar al-alm. Qom. Iran.
21) Al-Zubaydi, Muhb al-Din abu Faydh Mohammad Murtadha al-Hussayni al-Wassiti (date de décès 1205 H). (1414-1994).
Taj al-a'rous min jawaher al-Qamous. Vérification : Ali Shiri. Editions dar al-fikr. Beyrouth. Liban.
22) Al-Shahid al-thani, Zayn al-Din Ali al-Jua'bi, al-Amili (date de décès 965 H).(1413)
Massalik al-Ifham fi tanqih Chara'a al-Islam. Première édition. L'association des connaissances islamiques. Editions Bahman. Qom. Iran.
23)Hashiyat Chara'a al-Islam (1422-1380). Vérification : centre des études et études islamiques. Section de revivifier du patrimoine islamiques. Première édition. L'Imprimerie du bureau du Média islamique. Publié par le centre de la publication attachée au bureau du Média. Iran.
24) Al- Shirazi, Nasser Makarim (1425)
Al-Qawa'id al-fiqhiya. Première édition. Editions de la maison d'Emir al-Mou'minin. La publication de la Madrassa d'Emir al-Mou'minin.
25)Al-Sadouq, Abu Jaafar Mohammad Ibn Ali Ibn al-Hussayn Ibn Moussa Ibn Babawayh al-Qomi (date de décès 381 H). (1385-1966).
All al-Chara'a. Vérification : Muhammad Sadiq Bahr al-Ulum. Editions de la libraire Haydaraya. Al-Najaf al-Ashraf. Irak.
26) Al-Tabataba'i, Muhammad Ali (date de décès 1231 H).(1412).
Rayad al-Massa'il fi bayan ahkam al-Char'a bil dala'il. Première édition. Edition de la publication islmiques. Qom. Iran.
27)Fatehullah, Ahmed (contemporain). (1415-1995).
Mu'jam al-fath al-fiqh al-ja'afari. Première édition. L'Imprimerie al-Mudawkhal. Al-Damam.
28)Al-Farahidi, al-Khalil ibn Ahmed, (date de décès 175 H).(1425).
Tartib kitab al-Ayan. Vérifié par : Mahdi al-Makhzoumi et Ibrahim al-Samara'i. Corrigé par Assad al-Tayb. Deuxième édition. Editions Essaw. Téhéran. Iran.
29)Al-Kadimi al-Kharassani, al-cheikh Muhammad Ali (date de décès 1365 H).(1424).
Fawa'id al-Ussul. Mirza al-Na'inin. Commentateur : Rahmatallah al-Araki. Huitième édition. Editions al-nashr al-Islami. Qom. Iran.
30) Al-Kerimi, al-cheikh Hussayn al-Qomi (contemporain). (1381)
Al-Aql wal Bulugh (chez les imamites). Première édition. Publication éditions Danshgah. Qom. Iran.
31)Al-Majlissi (le premier) Muhammad Taki, (date de décès 1070 H).
Rawdat al-mutaqin fi sharh man la yahdhouruh al-faqih. Vvérifié et commenté par Sayyed Hassan al-Mussawi al-Karmani et Cheikh Ali Banah al-Ishtihardi. Publication : Haj Mohammad Hussayn Koshanbour.
32)Al-Majlissi, Muhammad Baqir (date de décès 1111 H).(1406).
Malaz al-akhiyar fi fahm tahthib al-Akhbar. Vérifié par Mahdi Raja'i. Editions al-Khayam. Publication de ayatollah al-Mar'ashi. Supervision par Ahmed al-Hussayni. Qom. Iran.
33)Al-Mishkini, cheikh Ali (contemporain).(1413).
Mustalahat al-fiqh wa istilahatt al-Ussul. Cinquième édition. Editions al-Hadi. Qom.
34) Al-Mustafawi, Muhammad Kadhim. (1452 H)
Cent règles de fiqh. Cinquième édition. Editions al-nashr al-Islami. Qom. Iran.
35) L'association de l'Encyclopédie du fiqh islamique. (1423-2002). L'Encyclopédie du fiqh islamique selon le dogme de Ahl ul Bayt (as). Première édition. La publication de l'association de l'Encyclopédie du Fiqh.
36) Al-Hamadani, Muhammad Ridha, (date de décès 1322 H).(1351)
Misbah al-Faqih. Editions Haydari. Les publications de la librairie d'al-Sadr. Téhéran.
37)Al-Hindi, Baha' al-Din Mohammad Ibn al-Hassan al-Asfahani, connu al-Fadhil al-Hindi(date de décès 1137 H). (1416).
Kashf al-Litham an Qawa'id al-Ahkam. Première édition. L'association de la publication islamique. Qom.